



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

المشاورَة التقنية بشأن المستويات المتدنية من المحاصيل المحورة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف

روما، إيطاليا، 20 – 21 مارس/ آذار 2014

التقرير السري للمشاورَة التقنية بشأن المستويات المتدنية
من المحاصيل المحورة وراثياً في التجارة الدولية
بالأغذية والأعلاف

طُبِع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

التقرير السردي للمشاوره التقنية بشأن المستويات المتدنية من المحاصيل المحورة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف:

بيان المحتويات

5.....	شكر وتقدير.....
6.....	1- معلومات أساسية.....
6.....	1-1 معلومات أساسية عن المشاورة التقنية.....
6.....	2-1 وثائق المعلومات الأساسية.....
6.....	3-1 المشاركة في المشاورة التقنية.....
7.....	4-1 الهدف والنطاق والنتائج المتوقعة.....
7.....	2- الجلسة الافتتاحية.....
7.....	1-2 رئيس الجلسة الأولى.....
7.....	2-2 الكلمة الافتتاحية.....
8.....	3-2 عرض لأهداف المشاورة التقنية وبنيتها.....
9.....	4-2 عرض عام.....
10.....	5-2 هيئة الدستور الغذائي: "تقييم سلامة الأغذية في أحداث "الوجود المنخفض المستوى" للمواد النباتية المترابطة الدنيا.....
11.....	6-2 تعاريف عملية.....
12.....	7-2 برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً.....
12.....	3- الجلسة الثانية: الأنشطة الدولية.....
12.....	1-3 رئيس الجلسة الثانية.....
13.....	2-3 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الوجود المنخفض المستوى للنباتات المحورة وراثياً في السلع الأساسية للبذور والحبوب - تقييم المخاطر/السلامة البيئية وتوفير المعلومات واستخدامها.....
13.....	3-3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة: عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السلامة الحيوية.....
13.....	4-3 منظمة التجارة العالمية: اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والمحاصيل المحورة وراثياً.....
15.....	5-3 منظمة الصحة العالمية.....
16.....	4- الجلسة الثالثة: حالات وجود منخفض المستوى/ وجود عرضي.....
16.....	1-4 رئيس الجلسة الثالثة.....
16.....	2-4 حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي المبلغ عنها في مسح منظمة الأغذية والزراعة.....
17.....	3-4 تعليقات المندوبين.....
18.....	4-4 الاتحاد الأوروبي: سياسة الوجود المنخفض المستوى في الاتحاد الأوروبي - التنفيذ والتداعيات.....

- 5-4 كندا: نهج كندا تجاه الوجود المنخفض المستوى..... 19
- 6-4 السودان: عرض قطري..... 19
- 7-4 الفلبين: عرض حالة..... 20
- 8-4 شبكة العالم الثالث والمنظمة الدولية للمستهلكين: منظور المنظمات غير الحكومية - المستويات المنخفضة للمحاصيل المحوّرة وراثياً في تجارة الدولية بالأغذية والأعلاف..... 21
- 9-4 رابطة الصناعة: ما يقرب من عقدين من الوجود المنخفض المستوى - دروس مستفادة: تحويل التحديات إلى فرص؟..... 22
- 10-4 أسئلة وأجوبة..... 24
- 5- الجلسة الرابعة: عوامل تساهم في وقوع حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي..... 26
- 1-5 رئيس الجلسة الرابعة..... 26
- 2-5 عرض منظمة الأغذية والزراعة: عوامل تساهم في وقوع حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي..... 26
- 3-5 جلسة تباحث منظم..... 27
- 6- الجلسة الخامسة: التأثير على التجارة والتحليل الاقتصادي، المسائل التنظيمية للأغذية والأعلاف..... 33
- 1-6 رئيس الجلسة الخامسة..... 33
- 2-6 مباحثات ما قبل الجلسة..... 33
- 3-6 عرض منظمة الأغذية والزراعة: "التجارة وأسعار الأغذية والأمن الغذائي، سياق لتحليل المسائل التنظيمية..... 33
- 4-6 عرض منظمة الأغذية والزراعة: المسائل السياساتية والتنظيمية واحتياجات وشواغل البلدان النامية والوجهات المستقبلية..... 34
- 5-6 أسئلة وأجوبة..... 34
- 7- الجلسة السادسة: السياسات واللوائح التنظيمية..... 35
- 1-7 رئيس الجلسة السادسة..... 35
- 2-7 جلسة تباحث منظم..... 35
- 8- الجلسة السابعة: التحديات والفرص للبلدان النامية..... 40
- 1-8 رئيس الجلسة السابعة..... 40
- 2-8 بوتان: عرض حالة قطرية..... 40
- 3-8 جلسة تباحث منظم..... 41
- 9- الجلسة الثامنة: الوجهات المستقبلية..... 43
- 1-9 رئيس الجلسة الثامنة..... 43
- 2-9 جلسة تباحث منظم..... 43
- 10- الجلسة التاسعة: الاحتياجات للبيانات/المعلومات..... 47
- 1-10 رئيس الجلسة التاسعة..... 47

48 2-10 جلسة تباحث منظم
49 11- الجلسة العاشرة: الجلسة الختامية
49 11-1 الجلسة الختامية: أمانة منظمة الأغذية والزراعة
49 11-2 ملاحظات ختامية

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير السري الدكتور Masami Takeuchi مسؤول سلامة الأغذية، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقام بالتوجيه العام للمشاورة التقنية Renata Clarke، رئيسة وحدة سلامة وجودة الأغذية، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة و Ren Wang، المدير العام المساعد، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وتعرب الفاو عن امتنانها للمساهمات المكتوبة المقدمة من Antonio A. Alfonso (الفلبين) و Dorothee André (المفوضية الأوروبية) و Teresa Babuscio (جمعية أوروبية تمثل تجارة الحبوب والأرز والأعلاف والبذور الزيتية وزيت الزيتون والزيوت والدهون وتجارة توريد السلع الزراعية) و José Falck-Zepeda (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية) و Tom Heilandt (هيئة الدستور الغذائي) و Peter Kearns (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) و Yumi Kisaka (اليابان) و Gijs Kleter (معهد أبحاث سلامة الأغذية في جامعة واغنينغن) و Esther Kok (معهد أبحاث سلامة الأغذية في جامعة واغنينغن) و علا عبد العزيز مكاي (السودان)، و Alex Owusu-Biney (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) و Kinley Pelden (بوتان) و Frédéric Seppey (كندا) و Michael Schechtman (الولايات المتحدة الأمريكية). كما تعبر الفاو عن تقديرها لتعليقات المراجعة على مسودة التقرير التي قدمها كل من الأرجنتين وأرمينيا وكندا والصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وغانا واليابان ومدغشقر وماليزيا والمكسيك وباكستان والفلبين وسوازيلند والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعبر عن امتنانها للمساهمات التقنية من العديد من الزملاء في الفاو، وخاصة Jamie Morrison و El Mamoun Amrouk و Jing Peng و Mehad Omer.

1- معلومات أساسية

1-1 معلومات أساسية عن المشاورة التقنية

طلب عدد من البلدان أن تيسر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تباحثاً دولياً حول مسألة الانقطاعات في التجارة المتعلقة بالمستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف.

فاقتربت الفاو على جهازها الرئاسي في الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة للمجلس عقد مشاورة تقنية بشأن المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف، وأن تكون هذه المشاورة التقنية منتدى لحوار أولي بشأن مدى ونمط الانقطاعات في التجارة بناءً على تقارير من الأعضاء وتستكشف الوجهات المحتملة. وقد راجع المجلس المقترح في ديسمبر/كانون الأول 2013 وأيد عقد مثل هذه المشاورة التقنية في أوائل عام 2014.

وقد أخذ المجلس بعين الاعتبار، عند اتخاذ قراره، صلة اختصاصات المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، من مثل هيئة الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية، بالمسائل التي ستعالج في المشاورة. وأشار المجلس أيضاً إلى أن المشاورة التقنية لن تنظر في وضع معايير أو أية أنواع أخرى من القواعد وأنه لا يقصد أن تتوصل إلى اتفاق سياساتي.

2-1 وثائق المعلومات الأساسية

أعدت للمشاورة التقنية وثائق معلومات أساسية ثلاث (متاحة جميعها على الإنترنت بلغات الفاو الست على

<http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP>):

- المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في الأغذية والأعلاف: مسائل تنظيمية (الوثيقة TC-LLP/2014/2)؛
- المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف: مسح دولي وتحليل اقتصادي قامت بهما الفاو (الوثيقة TC-LLP/2014/3)؛
- تجميع الردود على مسح الفاو بشأن المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف (TC-LLP/2014/4).

3-1 المشاركة في المشاورة التقنية

عقدت المشاورة التقنية في 20 و21 مارس/آذار 2014 في روما، إيطاليا، وكانت مفتوحة أمام جميع البلدان الأعضاء والجهات المراقبة في الفاو وحضرها ما مجموعه 220 شخصاً. وتشكّل المشاركون من 201 من أعضاء الوفود من 90 بلداً و10 مراقبين و4 منظمات حكومية دولية مشاركة و5 متحدثين خارجيين، بالإضافة إلى عدد من موظفي الفاو. وترد قائمة بالمشاركين في الوثيقة رقم TC-LLP/2014/5 وهي متاحة على الإنترنت على

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/agns/topics/LLP/AGD803_5_List_of_Participants_En.pdf

4-1 الهدف والنطاق والنتائج المتوقعة

كان الهدف الأساسي من عملية المشاورة تيسير التباحث بين أعضاء الفاو حول المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف.

وكان نطاق المشاورة تقنياً واستكشافياً، فقد وفرت منتدى للخبراء لبحث المعلومات المقدمة في وثائق المعلومات الأساسية ولتبادل المعلومات ذات الصلة الأخرى. ومن شأن البلدان الأعضاء في الفاو التي شاركت في المشاورة استخدام تلك النتائج حسبما تراه مناسباً. ولم يكن القصد من المشاورة إصدار توصيات بشأن أية قرارات يمكن أن تتخذها أو سياسات يمكن أن تضعها السلطات الوطنية بموجب الأطر التنظيمية الخاصة بها.

وقد صممت المشاورة التقنية للفاو للمساهمة في:

- التوعية بقضية المستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في الأغذية والأعلاف؛
- تحسين الفهم المتبادل لوجهات النظر المختلفة حول القضية فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة وبناء تقدير مشترك للآثار المحتملة لهذه القضية على التجارة والأمن الغذائي.

الجلسة الأولى: الجلسة الافتتاحية

1-2 رئيس الجلسة الأولى

ترأس الجلسة الافتتاحية للمشاورة التقنية السيد **Ren Wang**، المدير العام المساعد لإدارة الزراعة وحماية المستهلك، الفاو.

2-2 الكلمة الافتتاحية

ألقت الكلمة الافتتاحية السيدة **Maria Helena Semedo**، نائبة المدير العام المعني بالموارد الطبيعية في الفاو. رحّبت السيدة Semedo بجميع المشاركين والمراقبين، وأوضحت أن هذه المشاورة ستكون منتدى محايداً ذا تركيز واضح جداً. وشددت على أن المشاورة خطوة أولى في النظر في المسائل التقنية المتعلقة بالمستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف.

وذكرت السيدة Semedo أنه بحلول عام 2050 يتحتّم على الزراعة في العالم أن تزيد إنتاج الأغذية على المستوى العالمي بـ 60 في المائة، كما يُتوقع من البلدان النامية أن تضاعف إنتاجها. كذلك يتوقع من قطاع الزراعة إنتاج المزيد من المنتجات غير الغذائية، وخاصة للطاقة والأعلاف. وفي الوقت نفسه، إذ يتزايد الطلب على الأغذية، ستتعرض الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة تعرضاً متزايداً لأخطار التدهور البيئي، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. ولمواجهة التحديات التي ستواجه الزراعة في القرن الحادي والعشرين لا بدّ للعلوم والتكنولوجيا أن تلعب دوراً رئيسياً.

وبحثت المتحدثة فكرة أن التكنولوجيا الحيوية الزراعية تمثل وسيلة محتملة للاستجابة لمتطلبات المزارعين. وسيكون التحدي الذي ستواجهه الفاو هو تيسير إمكانية حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على التكنولوجيات الجديدة بغية زيادة إنتاجهم. وتمثل التكنولوجيا الحيوية الزراعية مجموعة واسعة من التكنولوجيات، بما في ذلك: التحسين الوراثي لمجموعات أنواع النباتات ومجموعات الحيوانات لزيادة غلتها أو كفاءتها وتشخيص الأمراض الحيوانية وتطوير اللقاحات. وينبغي الوضع بعين الاعتبار كافة خيارات الأبحاث المحتملة. ويمكن للتكنولوجيا الحيوية الزراعية أن توفر أدوات قوية للتنمية المستدامة للزراعة والحراثة ومصائد الأسماك. وفي حين طبقت تكنولوجيات حيوية أخرى على نطاق واسع، كان التحوير الوراثي، وهو إحدى أدوات التكنولوجيا الحيوية، مثار جدل رئيسي في جميع أنحاء العالم منذ تسعينات القرن الماضي وما زال مركز اهتمام مستمر من وسائل الإعلام. وقد طغى الجدل الدائر منذ فترة طويلة حول الكائنات المحوّرة وراثياً على تكنولوجيات حيوية أخرى غير التحوير الوراثي.

وركزت السيدة Samedo على أن الفاو كانت وما زالت على بيّنة من الجدل الدائر بشأن ما إذا كان بوسع التحوير الوراثي أن يساعد في نهاية المطاف على زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة، فيساهم بذلك في الأمن الغذائي. غير أن الفاو كانت وما زالت واعية أيضاً بالشواغل إزاء المخاطر المحتملة التي قد تشكلها الكائنات المحوّرة وراثياً، فيما يتعلق بآثارها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة. وتؤيد الفاو إجراء تقييم دقيق للفوائد المحتملة والمخاطر الممكنة المرتبطة باستخدام الكائنات المحوّرة وراثياً، على أساس الأدلة العلمية واتباع نهج كل حالة على حدة. ومتروك للحكومات أن تقوم كل على انفراد باتخاذ قرارات بشأن تطوير أو اختبار أو إطلاق أي كائنات محوّرة وراثياً محددة في بلدانها. وينبغي أن تكفل الحكومات أيضاً حق المستهلكين في أن يكونوا على اطلاع وأن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أكل أطعمة تحتوي على كائنات محورة وراثياً. وأشارت المتحدثة أيضاً إلى أن الفاو يمكن فيما يتعلق بذلك وبالمواضيع ذات الصلة، أن تدعم وضع معايير دولية وتساعد على صياغة اتفاقيات واتفاقات دولية. ومن المهم بالعلاقة مع هذا الدور أن الفاو تستضيف هيئات مثل هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

وأكدت السيدة Samedo مرة أخرى على دور الفاو الهام كوسيط محايد بين أعضائها وعلى توفيرها منتدياً محايداً لإجراء مشاورات تقنية لمعالجة الانقطاعات في التجارة المتعلقة بالمستويات المتدنية من المحاصيل المحوّرة وراثياً في التجارة الدولية بالأغذية والأعلاف. ورحبت بممثلي مختلف المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وكذلك منظمات وجمعيات أخرى من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

واختتمت السيدة Samedo كلمتها الافتتاحية بتوجيه الشكر إلى جميع المشاركين والمراقبين، ويقولها إنها تأمل في أن تساهم هذه المشاورة في رفع مستوى الوعي بهذا الموضوع وبآثاره المحتملة على الأمن الغذائي وتحسين فهم واعتبار وجهات النظر المختلفة التي يحملها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن هذه القضية.

3-2 عرض لأهداف المشاورة التقنية وبنيتها

قدّمت السيدة Renata Clarke رئيسة وحدة سلامة وجودة الأغذية، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، الفاو، عرضاً يشرح أهداف المشاورة التقنية وبنيتها.

أوضحت السيدة Clarke أن مسار هذه المشاورة التقنية قد بدأ قبل أكثر من عام، عندما توجه عدد من البلدان إلى الفاو بمخاوفه إزاء تنامي مشكلة الانقطاعات في التجارة المرتبطة بالمقايير الدقيقة الصغر من السلع المحوّرة وراثياً في المنتجات المتاجر بها دولياً. ولم يتوفر في ذلك الحين غير معلومات محدودة عن مدى الانتشار الفعلي لهذه الظاهرة، ولذا أرسلت الفاو استبياناً إلى جميع أعضائها لجمع المعلومات. واعتبرت الفاو أن من بالغ الأهمية الحصول على معلومات عن خبرات ووجهات نظر أكبر عدد ممكن من الأعضاء كأساس لبناء فهم مشترك حول هذه القضية.

وكان المقصود من المشاورة التوعوية العامة بظاهرة المقايير الدقيقة الصغر من إضافات الكائنات المحوّرة في سلع أخرى. ولدعم ذلك، أعدت الفاو ووفرت وثائق معلومات أساسية باللغات الرسمية الست. وكان الهدف الثاني والرئيسي من المشاورة تيسير حوار دولي واسع. وإذا ما تبين أن هناك مشكلة، عندئذ سيكون تحقيق فهم مشترك لدى المشكلة والعوامل التي تدفعها وكيفية تطويرها أساساً ضرورياً للتفكير بشأن كيفية التصدي لها. وكما أبرزت السيدة Semedo في خطابها الافتتاحي، واتفق عليه خلال دورة مجلس الفاو في ديسمبر/كانون الأول الماضي، ستكون المشاورة في طبيعتها تقنية واستكشافية. وشددت السيدة Clarke على أن هذه المشاورة التقنية لن تنظر في وضع معايير أو أي اتفاق سياساتي.

ثم وصفت المتحدث بنية المشاورة. فسُمت المشاورة التقنية التي كانت مدتها يومين إلى 10 جلسات. وطلبت المتحدث من المشاركين الحفاظ على تركيز كل قسم لضمان تلبية أهداف كل جلسة. كما قدّمت السيدة Clarke أيضاً رؤساء جميع الجلسات الذين كانوا يمثلون المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية:

- السيد Ren Wang، المدير العام المساعد، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة؛
- السيدة Awa Aidara-Kane، منسّقة، الأمراض الناجمة عن الأغذية وأمراض الحيوان، إدارة سلامة الأغذية وأمراض الحيوان، منظمة الصحة العالمية؛
- السيد Alex Owusu-Biney، مدير حافظة السلامة الحيوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- السيد Peter Kearns، مدير رئيسي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- السيدة Christiane Wolff، مستشارة، شعبة الزراعة والسلع، منظمة التجارة العالمية؛
- السيدة Renata Clarke، رئيسة، وحدة سلامة الأغذية وجودتها، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، الفاو.

هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

4-2 عرض عام

قدّم العرض العام السيد **José Falck-Zepeda** زميل باحث أول/رئيس الفريق المعني بالسياسات، أنظمة برنامج السلامة البيولوجية، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

استهل السيد Falck-Zepeda عرضه بالقول إن "الوجود المنخفض المستوى" أصبح قضية عالمية هامة بسبب الزيادات في حصص السلع المحوّرة وراثياً من السوق وفي حجم التجارة بها وتزايد أعداد المحاصيل المحوّرة وراثياً

وأحداث التحويل الوراثي. وقد يشكّل ذلك مسألة معقدة، نظراً لأنه لم يُتفق بعد على تعريف ومعايير وسياسات منسقة دولياً. وقد ركّز المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في أبحاثه على تحليل أثر الخيارات السياسية على الرفاه الاقتصادي، المعرف بمعايير الأسعار والتجارة وتوزيع المكاسب بين أصحاب المصلحة. ونظرت الأبحاث في ثلاثة متغيرات متميزة قد تكون لها صلة بتحديد الخيارات السياسية (رغم أن هذه ليست المتغيرات المؤثرة الوحيدة): المخاطر المحتملة، وأسعار المنتجات، وتكاليف إنفاذ لائحة تنظيمية تجارية معينة. وعلاوة على ذلك، حدّد المعهد ثلاث مسائل حاسمة في تصميم الخيارات السياسية: مستوى التسامح؛ التأخير في منح الموافقات؛ الثقة في اللوائح التنظيمية، وخصوصاً لوائح الدول المصدرة.

وخلص الباحثون، مدركين أن هناك بعض المعوقات، إلى أن سياسات "صفر في المائة تسامح" صالحة في أحداث ارتفاع المخاطر المتصورة، بينما تكون سياسة "مائة في المائة تسامح" صالحة عندما يكون السعر أهم مما عداه. ولذا فإن سياسات "الوجود المنخفض المستوى" التي تستخدم مستوى تسامح بين صفر في المائة ومائة في المائة خيارات صالحة ومجدية اقتصادياً. وكلما ارتفع مستوى التسامح، انخفضت تكلفة الإنفاذ، وخاصة تكلفة الكشف. ولتوسيع تكلفة الامتثال لتؤخذ بالحسبان كافة التكاليف التنظيمية مجموعة محددة من التداعيات، خاصة للبلدان النامية.

وللتأخير التنظيمي أثر سلبي على عوائد الاستثمار. ويقدر الباحثون أن التأخير من 4-6 سنوات هو نقطة حفز تعليق الاستثمار في المحاصيل المحوّرة وراثياً، استناداً إلى الافتراضات القائمة حول تطور هذه المحاصيل. ويبدو حالياً، أن متوسط المدة الزمنية لتأخر العمليات التنظيمية يقرب من 4 أعوام، أي من نقطة الحفز. ويستنتج المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن التأخيرات التنظيمية تزيد بذلك من مخاطر الاستثمار. وفي المقابل، يزيد عدم اليقين من احتمال عدم الاستثمار في الأبحاث والتنمية. واقترحت الدراسة أن تكلفة الامتثال ليست مهمة، إلا لتلك المنظمات التي لها قيود على مستوى الميزانية، كمنظمات البحوث الوطنية ومراكز البحوث الدولية والشركات الخاصة الأصغر في البلدان النامية. ومن المحتمل أن يؤثر ارتفاع تكلفة الامتثال و/أو ارتفاع مخاطر الاستثمار على عدد ونوع التكنولوجيات المختارة للتنمية، لتحظى بالأفضلية في الأغلب التكنولوجيات ذات العائد الأكبر ولكن ذات المنفعة العامة الأقل. وهذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

2-5 "هيئة الدستور الغذائي": تقييم سلامة الأغذية في حالات "الوجود المنخفض المستوى" للمواد النباتية المترابطة الدنا

قدّم السيد **Tom Heilandt**، الموظف المسؤول وأمين هيئة الدستور الغذائي، عرضاً عن أعمال فريق المهام التابع لهيئة الدستور الغذائي المعني بالأغذية المستمدة من التكنولوجيا الحيوية، الذي اجتمع من عام 1999 إلى 2003 ومن عام 2004 إلى 2008، واستضافته وترأسته اليابان. وكان أحد المخرجات الرئيسية "الخطوط التوجيهية لإجراء تقييم سلامة الأغذية المستمدة من النباتات المترابطة الدنا" (CAC/GL 45-2003). ويصف الملحق الثالث لهذه الخطوط التوجيهية: تقييم سلامة الأغذية في حالات الوجود المنخفض المستوى للمواد النباتية المترابطة الدنا في الأغذية.

وكان القصد أن يتعامل الملحق مع المستويات المنخفضة للمواد النباتية المترابطة الدنا: (1) التي اجتازت تقييماً لسلامة الأغذية وفقاً للخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي في بلد واحد أو أكثر؛ (2) الموجودة في أغذية في بلدان

مستوردة لم تحدد فيها سلامة الأغذية المستمدة من النباتات المترابطة الدنا ذات الصلة؛ (3) الناجمة عن الترخيص غير المتزامن في البلدان المختلفة.

وأوضح السيد Heilandt أنه لم يكن يقصد بالملحق أن ينطبق على نبات مترابط الدنا لم يكن مرخصاً في بلد مستورد نتيجة لتقييم سلامة الأغذية الخاص بذلك البلد، وأنه لا:

- يعالج إجراءات إدارة المخاطر التي هي من مسؤولية السلطات الوطنية؛
- يستثني قيام السلطات الوطنية بإجراء تقييم سلامة وفقاً للخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي الخاصة بالنبات؛
- يلغي مسؤولية الصناعات والمصدرين، وعند الاقتضاء، السلطات الوطنية المختصة عن الاستمرار في تلبية احتياجات البلدان ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمواد النباتية المترابطة الدنا غير المرخصة.

النهج الرئيسي للملحق مزيج من تقييم مبسّط لسلامة الأغذية لأحداث "الوجود المنخفض المستوى" وآليات تبادل البيانات والمعلومات التي وافقت الفاو على الحفاظ عليها لتيسير الاستفادة من الخطوط التوجيهية وتحديد ما إذا كان ينبغي أن تنطبق. وأوضح السيد Heilandt أنه إذا كان الأمر يستدعي مزيداً من العمل من هيئة الدستور الغذائي بشأن المسائل المتعلقة بالوجود المنخفض المستوى، فيمكن طلب ذلك من خلال وثيقة مشروع تقدم إلى اللجنة التنفيذية والهيئة. وعندئذٍ تبحث الهيئة وتقرر كيفية معالجة الطلب، مثلاً بإعادة تكليف فريق المهام المعني بالأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية. هذا العرض متاح على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

6-2 تعاريف عملية

قدمت السيدة **Masami Takeuchi**، مسؤولة سلامة الأغذية، إدارة الزراعة وحماية المستهلك، الفاو، ثلاثة تعاريف عملية للمشاوراة التقنية. وأوضحت أن بعض المصطلحات التقنية والاختصارات التي طبقت استندت إلى مصطلحات مستخدمة عموماً في مختلف وثائق الدستور الغذائي (<http://www.codexalimentarius.org>). وقد تختلف هذه المصطلحات في كثير من الأحيان من بلد إلى آخر، كما قد تزيد الترجمات إلى اللغات المختلفة الارتباك المرتبط بها. ولغرض المشاوراة التقنية اعتمدت التعاريف العملية التالية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست تعاريف رسمية تتبناها الفاو، لكن هذه المصطلحات استخدمت في وثائق ذات صلة للتقليل من احتمالات حدوث سوء فهم.

- **المحاصيل المحوّرة وراثياً**: يشير مصطلح المحصول المحوّر وراثياً إلى نبات مترابط الدنا. والنبات المترابط الدنا هو نبات جرى تغيير المادة الوراثية فيه عن طريق تقنيات الحمض النووي/المخبرية، بما في ذلك حقن الحمض النووي (الدنا) المعاد تركيبه والحقن المباشر للدنا في الخلايا أو العضيات.
- **الوجود المنخفض المستوى**: يشير مصطلح الوجود المنخفض المستوى إلى الكشف عن وجود على مستويات منخفضة لمحاصيل محوّرة وراثياً تم الاتفاق عليها في بلد واحد على الأقل على أساس تقييم سلامة الأغذية وفقاً للخطوط التوجيهية ذات الصلة في الدستور الغذائي. وتنبغي ملاحظة أن الدستور الغذائي

لا يُعرّف الوجود المنخفض المستوى على وجه التحديد، ولكن يشار في سياق الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي إلى الوجود المنخفض المستوى في أحداث كهذه.

- الوجود العرضي: يشير مصطلح الوجود العرضي إلى الكشف عن وجود غير مقصود لمحاصيل محورة وراثياً لم يوافق عليها أي بلد على أساس تقييم سلامة الأغذية وفقاً للخطوط التوجيهية ذات الصلة في الدستور الغذائي.

العرض متاح على الإنترنت على

<http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

7-2 برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً

بعد ذلك قدّمت السيدة Takeuchi عرضاً عن برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً (<http://fao.org/gm-platform>). وأوضحت أن هذا البرنامج أطلق رسمياً في 1 يوليو/تموز 2013 لتبادل المعلومات بشأن تقييم سلامة الأغذية المستمدة من نباتات مترابطة الدنا وفقاً للمبادئ التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي (CAC/GL 45-2003، الملحق الثالث، اعتمدت عام 2008). وشددت السيدة Takeuchi أنه على الرغم من أن وحدة سلامة الأغذية في الفاو هي التي تدير وتصون برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً، إلا أن أعضاء الفاو جميعاً يتشاركون في ملكيته.

يمكن النفاذ إلى البرنامج مجاناً لمن يرغب في تصفح المعلومات، لكن التسجيل مطلوب لمن يرغب في تحميل المعلومات. ولا يستطيع التسجيل سوى جهات الاتصال المعيّنة رسمياً. ولكل بلد عضو في الفاو جهة اتصال واحدة يعيّنونها رسمياً البلد المعني من خلال جهة اتصال الدستور الغذائي الخاصة به.

وأبلغت السيدة Takeuchi المشاركين أنه في 28 فبراير/شباط 2014، كان عدد البلدان الذي رشّح جهات اتصال 131، بينما سجّل للبرنامج 119 بلداً وأكمل 59 بلداً صفحة ملف البلد واستضاف البرنامج 297 سجلاً. وشجعت السيدة Takeuchi بقوة البلدان التي لم تعين بعد جهات اتصال خاصة بها على الاتصال بالفاو والانضمام إلى مجتمع البرنامج. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/> كما أن كراسة ذات صلة بعنوان "برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً" (<http://fao.org/gm-platform>)، من سلسلة "إضاءات على سلامة الغذاء" متاحة على

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/agns/news_events/FS_Highlight_GM_Platform_Final.pdf

3- الجلسة الثانية: الأنشطة الدولية

1-3 رئيس الجلسة الثانية

ترأست الجلسة الثانية السيدة **Awa Aidara-Kane**، منسّقة، الأمراض الناجمة عن الأغذية وأمراض الحيوان، إدارة سلامة الأغذية وأمراض الحيوان، منظمة الصحة العالمية.

2-3 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الوجود المنخفض المستوى للنباتات المحوّرة وراثياً في سلع البذور والحبوب الأساسية – تقييم المخاطر/السلامة البيئية وتوفر المعلومات واستخدامها.

وصف السيد **Peter Kearns**، مدير رئيسي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نتائج دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن "الوجود المنخفض المستوى للنباتات المحوّرة وراثياً في البذور والحبوب". وأوضح السيد Kearns أولاً أن "مجموعة العمل المعنية بمواءمة الإشراف التنظيمي في مجال التكنولوجيا الحيوية" التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضعت وثيقة بعنوان "الوجود المنخفض المستوى للنباتات المحوّرة وراثياً في سلع البذور والحبوب: تقييم المخاطر/السلامة البيئية وتوفر المعلومات واستخدامها"، وهي متاحة على الإنترنت على موقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي <http://oecd.org/env/ehs/biotrack/latestdocuments/>. وقد عملت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى جانب عدد من البلدان غير الأعضاء، على الوثيقة، ويقصد بها أن تكون بمثابة أداة لمساعدة المقيمين والمنظمين. وجرى تحديد نطاق الوثيقة ليشمل "حالات الوجود المنخفض المستوى حيث تحتوي البذور على مستويات منخفضة من بذور محوّرة وراثياً تمت مراجعتها من ناحية المخاطر/السلامة البيئية وجرى ترخيصها للزراعة التجارية (إطلاق غير محصور) في بلد واحد أو أكثر ولكن ليس في البلد المستورد".

ووصف السيد Kearns عملية وضع الوثيقة، التي اعتمدت إلى حد كبير على الردود على استبيان عن خبرات الوجود المنخفض المستوى المتعلقة البيئة. وتقدم الوثيقة توجيهات بشأن التعامل مع جوانب تقييم السلامة البيئية وبشأن الحصول على المعلومات واستخدامها في حالات الوجود المنخفض المستوى للنباتات المحوّرة وراثياً في سلع البذور والحبوب. وتستفيد الوثيقة من معارف 27 بلداً خبرت حالات وجود منخفض المستوى وتصف تلك الخبرات. وهي تكمل خبرة الفاو، التي تركز على سلامة الأغذية، وخبرة أعضائها. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>.

3-3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة: عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السلامة الحيوية

قدّم السيد **Alex Owusu-Biney** مدير حافظة السلامة الحيوية لمرافق البيئة العالمية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عرضاً ركز فيه على ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن البيئة ودوره التحفيزي والدعوي في مجال التنمية المستدامة في برنامج العمل العالمي للبيئة (<http://www.unep.org/About/>).

وجرى تقديم لمحة عامة عن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال السلامة الحيوية وفي مجال الإجراءات المعيارية في إدارة واستضافة ودعم عمل "أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي" وعن تدخلات البرنامج في مجال بناء القدرات لتنفيذ "بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية" (<http://bch.cbd.int/protocol>) بتمويل من مرفق البيئة العالمية (<http://www.thegef.org>).

وتدعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء قدرات السلامة الحيوية الأطراف المؤهلة في مجال بناء القدرات لتعزيز المؤسسات والأدوات والتدابير لتيسير تنفيذ بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية، وعلى وجه التحديد، عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسلامة الحيوية. وفي السياق المحدد للمشاورات التقنية بشأن الوجود المنخفض المستوى للمحاصيل المحوّرة وراثياً، تركّز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ المادتين 15 و16 من البروتوكول والملحق الثالث بشأن تقييم وإدارة المخاطر. وينبغي أن يسترشد إطار تحليل المخاطر بتحليل علمي سليم يؤكد على: (1) اتباع نهج كل حالة على حدة، (2) أهداف حماية محددة بوضوح وتعيين للمخاطر، (3) وتوجيه من الأطر التشريعية الوطنية/الإقليمية مستنير بسياق الطرف المتلقي و(4) إمكانية الحصول على معلومات رفيعة الجودة من "آلية تنسيق السلامة الحيوية" (المادة 20) وقواعد بيانات أخرى ذات صلة، بما في ذلك تلك التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي اتخاذ قرارات بشأن الوجود المنخفض المستوى أو الوجود العرضي، ينبغي أن يكون لنظام السلامة الحيوية إطار سياقي يبين نقاط دخول محددة بوضوح توفر نقاط انطلاق لتوجيه القرارات بشأن ما إذا كان الوجود وجوداً منخفض المستوى أم وجوداً عرضياً.

واستخدم السيد Owusu-Biney إطاراً من الرسوم البيانية خاصاً بنظام السلامة الحيوية الجنوب أفريقي لتوضيح النقاط التي طرحها (انظر <http://www.pub.ac.za>). وفي اتخاذ قرارات تتعلق بالوجود المنخفض المستوى، من المهم للأطراف التي تدعمها منظمات دولية وأصحاب مصلحة آخرين تطوير أدوات وصيغ وتدابير موحّدة أو متوائمة تهدف إلى مساعدة صانعي القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن، حيثما تسمح النظم التنظيمية، أن تنظر الأطراف في تبني إجراءات مبسطة تسترشد بالمعرفة والمعلومات المتوفرة والاستخدام المتوفر والبيئة المتلقية. ومن المفيد في عملية المشاورة بشأن الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي النظر في المسائل التالية: (1) التعامل مع الوجود المنخفض المستوى، (2) العمليات الوطنية القائمة لوضع تدابير واتفاقات لتبسيط الإجراءات و(3) إدماج التطورات الجديدة والخطاب الجاري من مؤتمر الأطراف واجتماعات الأطراف حول بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية والمباحثات الدولية الأخرى ذات الصلة (مثل مجموعة العمل المعنية بالتنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمشاورات التقنية للفاو). وقدّم السيد Owusu-Biney التوصيات التالية:

- (1) تعزيز التملك الوطني، بالاسترشاد بتحليل علمي سليم للمخاطر مدعوم بمجموعات الأدوات المطلوبة وصيغ موحدة للتعامل مع الكائنات المحوّرة وراثياً؛ بما في ذلك حالات الوجود المنخفض المستوى.
- (2) الاستفادة من التدابير الوطنية والإقليمية والتدابير المتعلقة ببروتوكول السلامة الحيوية لدعم صنع القرار بشأن حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي.
- (3) تعزيز تنفيذ استراتيجية السلامة الحيوية 2011-2020.

واختتم السيد Owusu-Biney عرضه بالقول إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيواصل تركيز أنشطته على ضمان أن تكون هناك عملية مشاركة عامة حيوية تدعم صنع القرار الوطني بشأن السلامة الحيوية بتوجيهات محددة بوضوح. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

3-4 منظمة التجارة العالمية: اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والمحاصيل المحوّرة وراثياً

أوضحت السيدة **Christiane Wolff**، مستشارة، شعبة الزراعة والسلع، منظمة التجارة العالمية، أن اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية تسعى إلى تحقيق توازن بين: (1) إعادة تأكيد حق البلدان في اتخاذ التدابير التجارية اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات و(2) تجنب الحواجز التجارية غير الضرورية. وتنطبق اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على كافة التدابير (قوانين، لوائح تنظيمية، مراسيم، إجراءات، وغيرها) حيث تهدف إلى حماية صحة الإنسان من المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان من المخاطر المتعلقة بالأعلاف وبالأمراض والصحة النباتية من مخاطر الآفات، ومنع أية أضرار أخرى ناجمة عن دخول الآفات أو نشوئها أو انتشارها. وتتطلب اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية ألا تكون هذه التدابير تمييزية وأن يكون لها أساس علمي. وهي تشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة تدابير الصحة والصحة النباتية الخاصة بهم على أساس المعايير الدولية، وتشير إلى المعايير الدولية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي لسلامة الأغذية ومعايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان المتعلقة بصحة وأمراض الحيوان ومعايير الاتفاقية الدولية لحماية النباتات المتعلقة بصحة النبات. وحيث لا توجد معايير دولية ذات صلة أو إذا أراد بلد معين وضع تدابير تنحرف عن معيار موجود، يمكن القيام بذلك على أساس تقييم المخاطر. وفي حالة عدم كفاية الأدلة العلمية، يمكن أن تتخذ البلدان تدابير مؤقتة تستند إلى المعلومات المتوفرة، وعندئذ تحتاج إلى الحصول على معلومات إضافية ضرورية لإجراء تقييم للمخاطر أكثر اكتمالاً وإلى مراجعة التدابير المؤقتة خلال فترة من الزمن معقولة (المادة 5-7).

وأوضحت السيدة **Wolff** أن الأحكام الصادرة في أحداث تسوية نزاعات أعطت بعض التوجيهات الأخرى يمكن أن تكون ذات صلة بالوجود المنخفض المستوى للكائنات المحورة وراثياً. فقد وجد فريق الخبراء المحكمين في النزاع المتعلق بالتكنولوجيا الحيوية في الاتحاد الأوروبي أن تعريف تدابير الصحة والصحة النباتية (الواردة في الملحق ألف (1) من اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية) ينبغي أن يقرأ على أنه واسع النطاق، ليشمل، على سبيل المثال، التدابير المتخذة لمعالجة المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي الناشئة عن المحاصيل المحوّرة وراثياً والمخاطر على الصحة البشرية الناجمة عن إمكانية وجود مواد مسببة للحساسية. وفي حالة أخرى (الاتحاد الأوروبي-استمرار التعليق)، وجد جهاز الاستئناف أنه، رغم وجود معايير دولية قائمة على تقييمات مخاطر أجرتها أجهزة هيئة الدستور الغذائي، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية التذرع بالمادة 5-7 والقول إن الأدلة العلمية غير كافية. ووفقاً لجهاز الاستئناف، يعود ذلك إلى أن عضو منظمة التجارة العالمية المعني ربما كان قد وضع مستوى مناسباً من الحماية الصحية أعلى مما هو منصوص عليه في معايير الدستور الغذائي وأن ذلك قد يتطلب أدلة علمية أكثر، أو أدلة مختلفة، ليتمكن

من تقييم المخاطر. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>.

3-5 منظمة الصحة العالمية

أوضحت رئيسة الجلسة، السيدة **Aidara-Kane**، بإيجاز أن منظمة الصحة العالمية تعمل في كثير من الأحيان مع الفاو على أنشطة تتعلق بسلامة الأغذية. وفي منظمة الصحة العالمية، يندرج موضوع الكائنات المحوّرة وراثياً (والمستويات المنخفضة للمحاصيل المحوّرة وراثياً) في إطار سلامة الأغذية، ولذا تعمل منظمة الصحة العالمية مع الفاو في هذا المجال. وذكرت السيدة **Aidara-Kane** المشاركين بأن هيئة الدستور الغذائي هي برنامج مشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية وأكدت أن أية متابعة للأعمال في المستقبل ستتم بالاشتراك مع الفاو.

4- الجلسة الثالثة: حالات وجود منخفض المستوى/وجود عرضي

1-4 رئيس الجلسة الثالثة

ترأس الجلسة الثالثة السيد **Owusu-Biney**. وقدّم لمحة سريعة عن الجلسة: بعد عرض موجز لحالات الوجود المنخفض المستوى/ الوجود العرضي المبلّغ عنها في مسح الفاو، يعرض عدد من المسؤولين الحكوميين وممثلين من منظمات غير حكومية ومؤسسات صناعية وأوضاعهم الحالية وتصوراتهم المتعلقة بحالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي.

2-4 حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي المبلّغ عنها في مسح منظمة الأغذية والزراعة

عرضت السيدة **Takeuchi** نتائج المسح الذي أجرته الفاو بشأن حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. أرسلت الفاو استبياناً بلغات ثلاث في 25 فبراير/شباط 2013. وكان الموعد النهائي الأولي 18 مارس/آذار 2013. لكن الردود التي وردت بحلول 30 يونيو/حزيران 2013 أدرجت في التحليل الاقتصادي القياسي (http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/agns/topics/LLP/AGD803_3_Final_En.pdf)، وأدرجت الردود التي وردت بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في الوثيقة التجميعية (http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/agns/topics/LLP/AGD803_4_Final_En.pdf). أُرسِل المسح إلى ما مجموعه 193 بلداً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وتم تلقي ما مجموعه 75 رداً، فكان معدل الاستجابة 39 في المائة. وكانت معدلات الاستجابة الإقليمية كما يلي: أفريقيا 29 في المائة؛ آسيا 43 في المائة؛ أوروبا 48 في المائة؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 48 في المائة؛ الشرق الأدنى 24 في المائة؛ أمريكا الشمالية 100 في المائة؛ المحيط الهادئ 19 في المائة. وكانت الحصص الإقليمية (التوزيع) مشابهة لتوزيع أعضاء الفاو.

وأوضحت السيدة **Takeuchi** أن 35 في المائة من المجيبين أجابوا بـ "نعم" على سؤال "هل واجه بلدكم في السنوات العشر الأخيرة حالات وجود منخفض المستوى/وجود عرضي في الواردات؟" مع الإبلاغ عن 198 حدثاً. وأبلغ عن أغلبية هذه الحالات (138 حالة) بعد عام 2009، وهكذا كانت هناك زيادة ملحوظة في الحالات بين

عامي 2009 و2012. وكان منشأ شحنات المحاصيل المحتوية على وجود منخفض المستوى أساساً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين، رغم أن البلدان الأخرى شحنت مصادفة أيضاً مثل هذه المحاصيل. وعندما جرى الكشف عنها، أتلّف معظم الشحنات أو أعيد إلى البلد المصدر. وفي معظم الحالات كانت الشحنات شحنات بذر كتان أو أرز أو ذرة أو بابايا. وقد أدى تزايد إنتاج المحاصيل المحوّرة وراثياً حول العالم إلى ارتفاع عدد حالات المستويات المنخفضة من الكائنات المحوّرة وراثياً التي كشف عنها في الأغذية والأعلاف المتداولة تجارياً. وأدت هذه الحالات إلى انقطاعات في التجارة بين البلدان، إذ حظرت البلدان المستوردة دخول شحنات القمح والحبوب وغيرها من المحاصيل أو أتلّفها أو أعادتها إلى بلد المنشأ. وقالت السيدة Takeuch إن أعداد الحالات صغيرة نسبة إلى ملايين الأطنان من الأغذية والأعلاف المتداولة تجارياً يومياً؛ غير أنها شدّدت على أن الانقطاعات في التجارة قد تكون مكلفة للغاية.

وأشارت السيدة Takeuch إلى أن البيانات المقدمة استندت تماماً إلى الردود المقدمة من خلال المسح الذي أجرته الفاو، وأن الفاو تعتبر هذه الردود ردوداً رسمية. ومع ذلك، ونظراً للاختلافات في أساليب وتواتر ودقة رصد حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي، قد لا تتطابق البيانات تماماً مع الحالات الفعلية المرصودة في أماكن أخرى. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>.

3-4 تعليقات المندوبين

ذكرت المملكة المتحدة أن هناك على ما يبدو حاجة واضحة لخارطة طريق تتناول الأهداف الأساسية من أجل تحقيق نوع من التوافق في الآراء فيما يتعلق بمسائل الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وسألت أريتريا عما إذا كان يترتب على المستويات المنخفضة من المحاصيل المحوّرة وراثياً مخاطر أم لا، مشيرة إلى أن أيّاً من العروض لم يقدم معلومات عن المخاطر. وأوضح رئيس الجلسة أن المشاورة التقنية ستركز على مسائل الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي وليس على المسائل المتعلقة بالكائنات المحوّرة وراثياً بشكل عام. وأوضحت أمانة منظمة الأغذية والزراعة (أمانة الفاو) أن الخطوط التوجيهية ذات الصلة في الدستور الغذائي تحتوي معلومات مفصلة عن تقييم سلامة النباتات والكائنات الدقيقة الصغر والحيوانات المحوّرة وراثياً. وأن المشاورة التقنية الحالية ستركز على إدارة المستويات الدقيقة الصغر من المحاصيل المحوّرة وراثياً. وأن هذه المشاورة تركز أيضاً بصفة خاصة على مسائل الأغذية والأعلاف وليس على البذور.

وسأل الأردن عما إذا كانت المحاصيل المحوّرة وراثياً تُسوّق محلياً في كندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان الجواب بنعم، ما إذا كانت هناك ضوابط محلية على استهلاكها. ردت كندا أن المنتجات المحوّرة وراثياً المنتجة في كندا تستهلك جميعها في كندا أيضاً. وأن نظام اللوائح التنظيمية للمنتجات المحوّرة وراثياً القائم على العلم في كندا وضع لضمان سلامة المستهلكين الكنديين وسلامة الثروة الحيوانية والبيئة. وحالما تقيّم المنتجات المحوّرة وراثياً على أنها آمنة أمن نظيراتها التقليدية فإنها تُعامل معاملة غيرها من الحبوب أو البذور ولا تخضع لأية ضوابط خاصة إضافية. وردت الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من 300 مليون أمريكي يأكلون الذرة وفول الصويا والمنتجات الأخرى المحوّرة وراثياً التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية، وتصدّر هذه المنتجات أيضاً إلى العديد من البلدان.

وعُلّقت إريتريا أن نطاق المشاورة التقنية الحالية محدود، فالسؤال الأساسي هو لماذا ينتهج بعض البلدان سياسة "صفر في المائة تسامح". فأوضح رئيس الجلسة أن مسألة السياسة ستناقش خلال الجلسات اللاحقة في جدول الأعمال، وسيكون هناك مزيد من المباحثات بشأن التحديات التي تواجه البلدان النامية.

4-4 الاتحاد الأوروبي: سياسة الوجود المنخفض المستوى في الاتحاد الأوروبي – التنفيذ والتداعيات

قدّمت السيدة **Dorothee Andre**، رئيسة وحدة التكنولوجيا الحيوية والصحة النباتية، المديرية العامة للصحة والمستهلكين، المفوضية الأوروبية، عرضاً عن الوضع في الاتحاد الأوروبي. وأوضحت أن مسألة الكائنات المحوّرة وراثياً في الاتحاد الأوروبي مسألة سلامة لأنه لا يمكن إدخال أي من الكائنات المحوّرة وراثياً إلى السوق إلا إذا كانت مغطاة بترخيص. ويصدر هذا الترخيص بعد إجراء تقييم سلامة محدد لكل كائن من الكائنات المحوّرة وراثياً يبين أنه لا يحتمل أن يكون له تأثيرات ضارة على صحة الإنسان والحيوان أو على البيئة. وحالياً يبلغ عدد الكائنات المحوّرة وراثياً المرخّصة للاستخدام في الأغذية والأعلاف 57، كما رخص كائن واحد محوّر وراثياً للزراعة وللإستخدام في الأغذية والأعلاف. ويطبّق الاتحاد الأوروبي سياسة "صفر تسامح" تجاه الكائنات المحوّرة وراثياً المرخّصة في بلدان غير بلدان الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسبها من حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي، يميز الاتحاد الأوروبي أربعة أنواع من الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخّصة: (1) غير مرخّصة في أي بلد لأغراض تجارية؛ (2) غير متناظرة في الاتحاد الأوروبي؛ (3) غير متزامنة في الاتحاد الأوروبي؛ (4) مبطلّة في الاتحاد الأوروبي. ولا يفرّق الاتحاد الأوروبي بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي لأن سياسة "صفر تسامح" تنطبق على جميع الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخّصة. وقد شهد الاتحاد الأوروبي منذ عام 2009 انخفاضاً في حالات الوجود المنخفض المستوى. وخلال تلك الفترة، كانت الحالات جميعها تقريباً، على أساس التصنيف المبين سابقاً، حالات كائنات محوّرة وراثياً غير مرخّصة في أي بلد أو حالات غير متناظرة، ولم تكن هناك أية حالات وجود منخفض المستوى وكانت هناك خمسة حالات فقط تتعلق بكائنات محوّرة وراثياً مبطلّة (الذرة Bt176).

وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بعض الإجراءات الهامة لمعالجة مشكلة الوجود المنخفض المستوى، بما في ذلك: (1) الطلب من مقدمي الطلبات تقديم طلباتهم في الاتحاد الأوروبي في وقت أقرب مما في بلدان ثالثة (مع الأخذ بالحسبان الأطر الزمنية المختلفة لإجراءات الترخيص)؛ (2) بسّط الاتحاد الأوروبي مؤخراً إجراءات الترخيص (اللائحة 2013/503)؛ (3) يتخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدابير رقابة فعالة؛ (4) تمت في عام 2011 مواءمة ضوابط واختبارات شحنات الأعلاف ضمن الاتحاد الأوروبي (اللائحة 2011/619). وقد بسّط الإجراء الأخير وعزّز سياسة "صفر تسامح"، بضمان تنفيذها المتوائم عبر الاتحاد الأوروبي، وجرى تحديد المستوى التقني والتحليلي للصفر عند 0.1 في المائة للمواد المحوّرة وراثياً المكتشفة في الأعلاف (وهو أدنى تركيز لمادة محوّرة وراثياً في عينة يمكن للمختبرات الرسمية أن تكتشفها بثوقيه، وحيث يمكن تكرار النتائج على نحو مرضٍ). ويشترك الاتحاد الأوروبي بنشاط في منتديات المباحثات الدولية، ويعتزم الدعوة إلى إجراء

دراسة عن التجربة مع صفر تحليلي تقني ممكن للأغذية. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>.

5-4 كندا: نهج كندا تجاه الوجود المنخفض المستوى

قدّم السيد **Frédéric Seppey**، المدير العام للاتفاقيات والمفاوضات التجارية، إدارة الزراعة والأغذية الزراعية في كندا، عرضاً عن الحالة الكندية. وأوضح السيد Seppey أن النظام الكندي يضبط التكنولوجيا الحيوية الزراعية على أساس علمي، وقال إنه يضمن سلامة المحاصيل المحوّرة وراثياً المستخدمة في كندا والمصدّرة. وأضاف أن الابتكار في مجالات من مثل التكنولوجيا الحيوية الزراعية يمكن أن يلعب دوراً هاماً في معالجة الإنتاجية الزراعية والاستدامة البيئية في مواجهة النمو السكاني العالمي وتغير المناخ.

وذكر السيد Seppey أن العلم السليم في اللوائح التنظيمية والتدابير الدولية لا يدعم هذا الابتكار فحسب، بل يدعم أيضاً التجارة الكفوءة والعادلة والفعّالة في السلع الزراعية. وقد تؤثر الانقطاعات في التجارة، بسبب وجود آثار من الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخصة في الشحنات، على الأمن الغذائي واستدامة الأغذية وتؤدي إلى ارتفاع التكاليف للتجار وللمستهلكين. وينبغي التمييز بين نوعين من الحالات غير الموافق عليهما: وجود منخفض المستوى لمحاصيل محوّرة وراثياً ثبتت سلامتها وفقاً لمبادئ علمية صارمة، والوجود العرضي لمنتج محوّر وراثياً لم يوافق عليه في أي مكان، ولأن السلامة قد أثبتت بالفعل في حالات الوجود المنخفض المستوى، فإنه لا يشكل خطراً من ناحية الأغذية، ولذا فإن القضية هنا هي تماماً قضية تجارة سلع. أما الانقطاعات في التجارة المتعلقة بالوجود المنخفض المستوى فغير ضرورية وقد ثبت أن لها تأثيرات كبيرة على المستوردين والمصدّرين.

وتنظر كندا في تطوير سياسة وجود منخفض المستوى محلية عملية شفافة فيما يتعلق بالحبوب المستوردة إلى كندا. ومن بالغ الأهمية القيام بمباحثات تشمل مجموعة واسعة من البلدان التي لها تجارب مختلفة لتحديد وتوصيف المسائل والنظر في حلول عملية محتملة يمكن أن يعتمدها المجتمع الدولي. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>.

6-4 السودان: عرض قطري

قدّمت السيدة علا عبد العزيز مكاي، مهندسة زراعية، وزارة الزراعة الاتحادية، وحدة مراقبة الجودة وتنمية التصدير، السودان، دراسة حالة من السودان. فأوضحت أن إنتاجية المحاصيل الرئيسية في السودان أقل من المتوسط العالمي، ويعزى ذلك أساساً إلى التمويل المحدود وقدرة المزارعين المحدودة وانخفاض المدخلات والنقص والفقدان الناجمين عن الإجهاد الحيوي وغير الحيوي.

وقالت السيدة مكاي إن السودان يتخذ خطوات جادة للاستفادة من التكنولوجيا الحيوية في تحسين الإنتاجية الزراعية في كل من قطاعي النبات والحيوان. وقد وُضعت لوائح تنظيمية ومتطلبات تتعلق باستيراد الأغذية والأعلاف المحوّرة وراثياً وتداولهما تجارياً وفقاً للخطوط التوجيهية لبروتوكول كارتاخينا ولوائح وتشريعات الاتحاد الأوروبي. وأوضحت أن السودان لا يزال يبني القدرات في مجال التكنولوجيا الحيوية، وينظر في القيود المحتملة للفعالية في تحديد

المخاطر المحتملة المرتبطة ببرامج التكنولوجيا الحيوية وفي إدارة هذه المخاطر. ولذا التزم السودان التزاماً كاملاً بمبادئ حماية المستهلكين والبيئة والاقتصاد الوطني وتعمد بتشجيع البحث العلمي والاستفادة من التكنولوجيات لتوفير احتياجات الإنسان والحيوان.

وقد وضع السودان سياسة وطنية للسلامة الحيوية في تطبيق التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وفقاً لالتزاماته الوطنية والإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بأحداث وإدارة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في السودان، سمح في أوائل الفترة 2000-2003 بدخول محاصيل محوّرة وراثياً عند استلام معونة غذائية خارجية من منظمات مختلفة لدعم المشردين واللاجئين في مناطق النزاع. وتم السماح بدخول الحبوب المطحونة التي اعترف بأنها محورة وراثياً على نحو يسمح بالمحافظة على الموارد الوراثية وحماية البيئة. غير أن السودان يواجه تحديات تتمثل في عدد من القيود فيما يتعلق بالكشف عن الكائنات المحورة وراثياً والتحديد الكمي لها. وهو بحاجة إلى مزيد من القدرات لوضع خطة استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية في مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية ولإنشاء نظام فعّال لحقوق الملكية الفكرية وتعزيز مرافق المختبرات وتدريب الموظفين وإجراء البحوث في مجال التكنولوجيا الحيوية. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

7-4 الفلبين: عرض حالة قطرية

قدّم السيد **Antonio A. Alfonso**، مدير إدارة برنامج التكنولوجيا الحيوية في الزراعة، الفلبين، دراسة حالة. شهدت الفلبين حالي وجود منخفض المستوى قبل أن تطور سياسة واضحة في هذا الشأن. كانت الحالة الأولى تتعلق بأرز Liberty Link (LL) Rice 601 غير الموافق عليه. ففي عام 2006 زعم أن المنتج المحور وراثياً موجود في الأرز طويل الحبة المستورد الذي يباع في محلات السوبر ماركت. وردّت الحكومة على ذلك بسحب جميع كميات الأرز التجاري الذي زعم أنه يحتوي كائنات محوّرة وراثياً. وفي السنة التالية، أبرمت وزارة الزراعة وشركة Bayer اتفاقاً بشأن الكشف عن المنتجات المحوّرة وراثياً لضمان عدم وجودها في الواردات اللاحقة من الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن المنظمين الحكوميين طلبوا فحص الشحنات اللاحقة، أرسل مسؤول من الحجر الصحي للنباتات إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتحقق من الامتثال والإشراف على التحميل في الموانئ. وفي فبراير/شباط 2008، كانت الفحوصات التي أجريت على الشحنات التي وصلت إلى الفلبين سلبية بالنسبة لوجود أرز LL601.

وحدثت حالة الوجود المنخفض المستوى الأخرى في عام 2008 وكانت تتعلق بالذرة TC1507. فقد أبلغت شركة Monsanto Philippines مكتب قطاع النبات في وزارة الزراعة (الوكالة التنظيمية الأرفع في وزارة الزراعة للمنتجات المحورة وراثياً) عن هذا الحدث غير الموافق عليه المرتبط بشحنة ذرة Mon810 حيث كان يقصد استخدامها للإكثار. فوضعت الشحنة بكاملها في الحجر الصحي، وفي وقت لاحق، تم التخلص من البذور باستخدامها وقوداً في مصنع إسمنت.

ولا تزال لوائح تنظيمية للسلامة الحيوية نافذة في البلد منذ عام 1990، وذلك منذ صدور المرسوم التنفيذي 430، الذي أنشأ اللجنة الوطنية للفلبين المعنية بالسلامة الحيوية. وصدر في عام 2006 المرسوم التنفيذي 514 الذي يقضي بإنشاء وتنفيذ إطار وطني للسلامة الحيوية. وعلاوة على ذلك، نفذت منذ عام 2002 تماماً الخطوط التوجيهية التي تتناول عرض وتسويق المنتجات المحوّرة وراثياً في البلاد، كما هو منصوص في المرسوم الإداري رقم 8 الصادر عن

وزارة الزراعة. ويعتمد المرسوم الإداري رقم 8 "صفر تسامح" تجاه الأحداث غير الموافق عليها، ولذا، ليست مسموحة في البلاد أحداث التحويل التي لم تحصل على ترخيص بشأن السلامة الحيوية بها ويتم التخلص منها. وينص المرسوم الإداري أيضاً على أن يطلب بوضوح من مطوري التكنولوجيا والمستوردين أن يذكروا بوضوح هوية أحداث التحويل في الشحنات. وقد دفعت الأحداث المذكورة أعلاه وزارة الزراعة إلى صياغة قواعد تتعلق بالوجود المنخفض المستوى تبنت الملحق الثالث للخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي كأساس لتقييم المخاطر. وتستمر اللوائح التنظيمية للسلامة الحيوية، وخصوصاً المرسوم الإداري رقم 8، في التطور لتكون أكثر استجابة للأوضاع الراهنة والناشئة.

ويتضمن تعزيز اللوائح التنظيمية الصادرة عن وزارة الزراعة إصدار خطوط توجيهية تكميلية لتوضيح العمليات والمتطلبات التنظيمية، واعتماد المبادئ والممارسات المقبولة دولياً بشأن تحليل المخاطر وتقييم السلامة، كتلك الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي. وعلاوة على ذلك، تواصل الفلبين تعزيز القدرات المؤسسية لتنظيم الكائنات المحوّرة وراثياً عن طريق تحسين مرافق المختبرات للكشف عن هذه الكائنات وتعزيز المهارات المتعلقة بتنظيمها من خلال التعاون الدولي والمحلي والشبكات الدولية والمحلية. ويتسق تعزيز إطار السياسات والقدرات المؤسسية المتعلقة بتنظيم السلامة الحيوية مع السياسة الوطنية الرامية إلى "تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا الحيوية الحديثة كوسيلة من وسائل عدة لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير إمكان الحصول بشكل منصف على الخدمات الصحية وتأمين بيئة آمنة ومستدامة للتنمية الصناعية". هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

8-4 شبكة العالم الثالث والمنظمة الدولية للمستهلكين: منظور المنظمات غير الحكومية – المستويات المنخفضة للمحاصيل المحوّرة وراثياً في تجارة الدولية بالأغذية/الأعلاف

قدّم السيد **Michael Hansen**، باحث رئيسي في المنظمة الدولية للمستهلكين، ونيابة عن شبكة العالم الثالث، عرضاً عن منظور منظمين غير حكوميتين. أوضح السيد Hansen أن حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي تنشأ بسبب الاختلاط الناجم عن تجارة الحبوب السليعية وتدفق الموروثات والخطأ البشري. وقال إن المخاطر المحتملة موجودة عندما لا تخضع الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخصة لتقييم مخاطر أو سلامة في البلد المستورد في حالة الوجود المنخفض المستوى، واحتمال ألا يكون تقييم مخاطر/سلامة قد جرى في البلد المصدر في حالة الوجود العرضي. وقدم مثلاً على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ذاكراً أنه لا يوجد فيها أي شرط إلزامي لتقييم الأغذية. كذلك بحث إمكانية أن تدخل في إمدادات الأغذية والأعلاف كائنات محورة وراثياً لم تختبر في تجارب ميدانية أو محاصيل محوّرة وراثياً لديها مستويات مخاطر أعلى. وأضاف أنه ينبغي أن تعزز السياسات والمسائل التنظيمية ذات الصلة باتباع الملحق الثالث من الخط التوجيهي لهيئة الدستور الغذائي وبروتوكول كارتاخينا (المواد 17، 18-2 (أ)، 25)

وقدم السيد Hansen بعض النقاط التي ينبغي أن تنظر فيها البلدان المصدرة. إحداها تنفيذ رقابة أكثر صرامة على التجارب الميدانية والتخطيط التجاري. كما شدد على ضرورة أن يكون هناك تحديد واضح في الوثائق المصاحبة للشحنات، بالإشارة إلى بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية. وكانت المجموعة الثانية من الاعتبارات التي قدمها

تتعلق بالعزل والحفاظ على الهوية والاختبار للتأكد من أن لا يدخل أي من الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخّصة سلسلة الأغذية/الأعلاف. وقال أنه ينبغي النظر في أمر الامتثال للوائح التنظيمية المحلية للبلدان المستوردة، بما في ذلك سياسات "صفر تسامح". وفيما يتعلق بالحيولة دون الوجود العرضي، أصرّ المتحدث على أن من الضروري إجراء تقييم سلامة لجميع المحاصيل المحوّرة وراثياً في الأبحاث والتجارب الميدانية وفقاً للخط التوجيهي المناسب لهيئة الدستور الغذائي. وأكد على أهمية تقاسم البيانات والمعلومات، مشيراً مرة أخرى إلى الملحق الثالث من الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي، وذكر أن البيانات والمعلومات بشأن المحاصيل المحوّرة وراثياً ينبغي أن توفر في قاعدة بيانات الفاو (برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً) وتكون متاحة لعامة الناس.

وبعد ذلك، قدّم السيد Hansen بعض النقاط الخاصة بالبلدان المستوردة التي ينبغي النظر فيها، فذكر أن للبلدان حق سيادي في وضع سياسة "صفر تسامح" وفي أن تطلب خضوع جميع المحاصيل المحوّرة وراثياً إلى تقييم للمخاطر قبل الموافقة عليها. ويمكن للبلدان المستوردة إجراء تقييم سلامة "مخفّض" في حالة الوجود المنخفض المستوى، وفقاً للملحق الثالث. وذكر أيضاً أن من المهم للبلدان النامية زيادة قدراتها على اختبار الكائنات المحوّرة وراثياً والكشف عنها. وأخيراً، ذكر أنه في حالة الحركة غير المشروعة العابرة للحدود، يجوز أن تطلب البلدان المستوردة من المصدر التخلص من الكائنات الحية المحورة على نفقته الخاصة، إما باستردادها أو إتلافها. وفي الختام، أكد السيد Hansen أن المنظمات غير الحكومية تدعم بشدة الملحق الثالث من الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية فيما يتعلق بمسألة الوجود المنخفض المستوى. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

9-4 رابطة الصناعة: ما يقرب من عقدين من الوجود المنخفض المستوى – دروس مستفادة: تحويل التحديات إلى فرص؟

قدّمت منظور رابطة الصناعة السيدة **Teresa Babuscio**، الأمينة العامة للجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية COCERAL كالحبوب والبذور الزيتية والأرز ومحاصيل البروتين والأعلاف والزيوت والدهون بما في ذلك زيت الزيتون. وتتشكل الرابطة من 30 جمعية وطنية في 19 بلداً تمثل على المستوى الوطني شركات يبلغ عددها حوالي 2700 من القطاع نفسه. قالت السيدة Babuscio إن التجارة العالمية في السلع الزراعية تساهم في تعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، إذ تمكّن التجارة انتقال السلع الزراعية من المناطق التي لديها فائض إلى المناطق التي لديها عجز بأسعار ميسورة ومستدامة. وينقل التّجار بضائع من كافة الأنواع (تقليدية وعضوية، وغيرها) من أية منطقة جغرافية لديها فائض.

وبما أن المحاصيل المحوّرة وراثياً تزرع وتتداول تجارياً على الصعيد العالمي، هناك حاجة إلى تعزيز موازنة ومزامنة سياسات التحويل الوراثي بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة. والوجود المنخفض المستوى للكائنات المحوّرة وراثياً هو أحد الحواجز التجارية الرئيسية: فهو يقلل من القدرة على التنبؤ بالتدفقات التجارية ويحول دون التجارة العالمية والعمل بكفاءة.

وذكرت السيدة Babuscio أن إدارة الاتحاد الأوروبي لمسائل الكائنات المحوّرة وراثياً محافظة لأنها أخفقت في معالجة هذه المسائل بوضع سياسة شاملة وسليمة علمياً تتعلق بالوجود المنخفض المستوى. ولأوجه قصور هذه السياسة عواقب سلبية كبيرة على الأمن الغذائي العالمي والأوروبي، كما على الاستدامة الاقتصادية للعاملين في التجارة. وليس الاتحاد الأوروبي مكتفياً ذاتياً من حيث متطلباته من الأغذية/الأعلاف ومتطلباته الصناعية، وخاصة من البروتينات النباتية والزيوت (وحتى في بعض السنوات من الذرة)، ومن هنا عليه أن يعتمد على الواردات. والواردات عنصر مكمل بالغ الأهمية لإمدادات المواد الخام وتوازنها في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أهمية الواردات للسوق الأوروبية، فإنها تظل معرضة لتهديد احتمال وجود آثار طفيفة غير مقصودة ولا يمكن تجنبها من الناحية التقنية من أحداث تحوير وراثي غير مرخصة في الاتحاد الأوروبي لكنها قيّمت على أنها آمنة ورخصت في البلدان المصدرة. ويطبق الاتحاد الأوروبي سياسة "صفر تسامح" تجاه الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخصة في الاتحاد الأوروبي التي يعثر عليها على مستويات متدنية في الشحنات، بصرف النظر عن التقييم العلمي الذي جرى في بلد التصدير. والصفر صغير جداً؛ وعندما يطبق على سياسة تسامح في إطار السلع الزراعية التي تتداول بحجم كبير يصبح حتى أصغر.

يمثل "صفر تسامح" تجاه الكائنات المحوّرة وراثياً غير المرخصة في أوروبا ولكن التي تعتبر آمنة في بلد التصدير تحدياً رئيسياً للأوروبيين العاملين في هذا المجال، فهو يعرضهم لمواجهة خطر الوجود المنخفض المستوى في إمدادات الأغذية والأعلاف. وقد تعرضت الإمدادات في الاتحاد الأوروبي طوال ما يقرب من عقدين من الزمن لتهديدات دائمة تعزى إلى أحداث وجود منخفض المستوى. والوجود المنخفض المستوى مسألة تتعلق بالتجارة لا بالسلامة. ولذا، ينبغي أن تواصل الحكومات الوطنية العمل معاً لإيجاد فهم مشترك بشأن عتبات الوجود المنخفض المستوى وسلامة كل منها؛ ولأن الوجود المنخفض المستوى مسألة عالمية تؤثر على الأمن الغذائي، هناك حاجة إلى نهج دولي لوضع سياسات طويلة الأجل بشأنه. و"البيان الدولي بشأن الوجود المنخفض المستوى" الذي وقّعه العديد من البلدان في فانكوفر عام 2012 طريق جيد للمضي قدماً بشأن مثل هذه السياسات. هذا العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

4-10 أسئلة وأجوبة

4-10-1 تعاريف عملية واعتبارات تنظيمية عامة

طرحت تركيا سؤالاً حول التعاريف عملية للوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي واقترحت استخدام "محاصيل محورة وراثياً موافق عليها منخفضة المستوى" بدلاً من "وجود منخفض المستوى". وأوضحت أمانة الفاو أن هذه المشاورة التقنية ليست منتهى لدراسة التعاريف. غير أن التعريف العملي الحالي للوجود المنخفض المستوى ينص على أنه لم يوافق عليه بعد في البلد المستورد، ولذا فإن التعريف "محاصيل محورة وراثياً موافق عليها منخفضة المستوى" ليس صحيحاً من الناحية التقنية. وأكدت كندا أن تعاريفها مشابهة جداً للتعاريف العملية التي تتبناها الفاو. وبالنسبة لكندا يثير الوجود المنخفض المستوى مسائل تتعلق بالامتثال والتجارة. وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن من المحتمل أن يكون الوجود المنخفض المستوى في أكثر الأحيان مسألة تجارية لا مسألة سلامة. وأوضحت أيضاً أن البلدان بحاجة إلى أن تفهم أنه إذا رخص بلد معين وزرع نوعاً من المحاصيل المحوّرة وراثياً فإن هذه المادة ستكون موجودة في

صادراته على مستوى ربما يكون منخفضاً جداً، بغض النظر عما إذا كان قد بذل أي جهد للكشف عنها. ولذا، سيحدث وجود منخفض المستوى. وأوضح مندوب الولايات المتحدة كذلك أن التركيز على الكشف يحجب الوضع الفعلي الذي ستخبره البلدان. وأضاف أن التعريف العملي للوجود المنخفض المستوى ينبغي أن يركز على الوجود، بدلاً من أن يركز على الكشف. وبينما تحتفظ البلدان المستوردة بحقها في اتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة ومشروعية المنتجات المستوردة، فإنها قد ترغب في الأخذ بالاعتبار أن المحصول في حالات الوجود المنخفض المستوى حصل على ترخيص تنظيمي في بلد واحد على الأقل، أي أن بلداً واحداً على الأقل وجد أنه آمن لسكانه. وقال الاتحاد الأوروبي أنه بما أن الاتحاد الأوروبي لا يقبل الاعتراف المتبادل ولا تقييم السلامة المشترك، فليس هناك من جدوى في التفريق بين أحداث الوجود العرضي وحالات الوجود المنخفض المستوى (فيما يتعلق بالتعاريف والعوامل التي تسهم بحدوثها كليهما، وما إلى ذلك). فليس للتفريق أي تأثير على واقع أن المادة المحوّرة وراثياً غير مرخّصة في الاتحاد الأوروبي بموجب إجراءات الترخيص فيه. وأوضحت أمانة الفاو مرة أخرى أن الفاو لا تقترح تعاريف دولية في هذه المشاورة التقنية، وأن التعاريف العمليّة لم ترد إلا للتقليل إلى أدنى حد من أي سوء فهم خلال هذه المشاورة التقنية وفي الوثائق ذات الصلة.

وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أحداث الوجود العرضي هي أحداث غير موافق عليها ولا ينبغي أن تحدث في التجارة. فإذا وقعت في السوق كان ذلك خطأً، وهذه مسألة تنظيمية لكل بلد. ورد الاتحاد الأوروبي، أنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا ينبغي كذلك أن يحدث الوجود المنخفض المستوى في التجارة لأنه أيضاً مسألة سلامة والاتحاد الأوروبي لم يقيم سلامته. وعلقت اليابان، أنه بالنسبة لها الأولوية المطلقة في مسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي هي ضمان سلامة الأغذية. وتعتبر اليابان كبلد مستورد أن حالات الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي هي بالقدر ذاته حالات عدم امتثال للقانون المحلي. ولذا لا تفرق اليابان بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. فالحل السريع لمشكلة معينة والحيلولة دون وقوعها ضروريان بالقدر ذاته للوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي كليهما وفقاً لقوانين ولوائح كل بلد.

4-10-2 حالات وجود عرضي/وجود منخفض المستوى

رحّب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الفاو إلى عقد مشاورة تقنية لا تهدف إلى تقديم أي توصيات، وأوضح أن الاتحاد الأوروبي لم يشهد منذ عام 2009 أي حالة للوجود منخفض المستوى غير متزامن، وذلك أساساً نتيجة تدابير الرقابة الفعّالة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبلدان ثالثة ونتيجة تعزيز الرقابة الداخلية في الصناعة. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي مسألة الوجود المنخفض المستوى هي مسألة سلامة، ولا تغير التأثيرات الاقتصادية المحتملة لحالات الوجود المنخفض المستوى في أسواق السلع من واقع أن الكائنات المحوّرة وراثياً هي مسألة تنظيمية ومسألة سلامة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حادثة القمح المحوّر وراثياً التي أبلغ عنها الاتحاد الأوروبي لم تكن حالة وجود منخفض المستوى ولا حالة وجود عرضي وطلبت من الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن سبب عدم مواجهته لوجوداً منخفض المستوى غير متزامن منذ عام 2009 يعود في جزء منه أو في جزء كبير منه إلى أن تجارة الحبوب لم تعد تشحن مثل هذه المنتجات. فعلى سبيل المثال، لم تشحن الولايات المتحدة الأمريكية الذرة إلى الاتحاد الأوروبي بسبب عدم وجود موافقات. رد الاتحاد الأوروبي أنه فيما يتعلق بحادثة القمح المحوّر وراثياً فإن الاتحاد الأوروبي صنّفه كوجود عرضي لأن المنتج لم يرخّص في أي مكان إلا لتجارب ميدانية. وفيما يتعلق بالسؤال

عن السبب في أنه لم يكن هناك وجود منخفض المستوى منذ عام 2009، ذكر الاتحاد الأوروبي أن هناك أدلة على وجود رقابة فعّالة في الصناعة وكذلك في الدول الأعضاء. ورداً على بيان الاتحاد الأوروبي، أشارت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية أن عدم وجود "إنذار أوروبي سريع" بسبب كائنات محرّرة وراثياً غير مرخص بها منذ 2009 لا يعني بالضرورة أنه مشكلة الوجود المنخفض المستوى قد حلت. فالتجار يبحثون عن مصادر للسلع الزراعية متعددة لتوريد متطلبات الاتحاد الأوروبي. وقد يتم التعاقد على الشراء حتى قبل عام مقدماً. فإذا ما أطلقت في بلد التصدير كائنات محرّرة وراثياً لغرض الزراعة والإنتاج أو حتى لإكثار البذور، ولم تكن قد رخصت بعد في الاتحاد الأوروبي، فإن مخاطر وجود آثار من ذلك النوع المحور وراثياً في الشحنة تكون لحظة التسليم عالية. ونظراً لعدم القدرة عند الاستيراد على التنبؤ بالنظام الأوروبي للترخيص بالنسبة للكائنات المحرّرة وراثياً، يتعرض التجار لضغوط للوفاء بالتزامات عقودهم تجاه توريد الطلب فيختارون اجتناب أية مخاطر. هكذا، في الملخص، السبب في عدم الإبلاغ عن حادثة وجود منخفض المستوى عبر نظام الإنذار الأوروبي السريع منذ عام 2009 هو ببساطة أنه لم تكن هناك تجارة مع مناطق معينة من العالم، وذلك بغية اجتناب أي مخاطر تجارية محتملة.

4-10-3 تقييم السلامة

ذكر الكاميرون أن لديه سياسة "صفر تسامح" بشأن الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. لكنه طرح سؤالاً حول ضمان سلامة المحاصيل المحرّرة وراثياً المستوردة بالنسبة للمستهلكين في البلدان النامية ذات القدرات المحدودة. وذكرت كندا في ردها على هذا السؤال، أنها بلد مستورد ومصدر في الآن ذاته. ويجري المسؤولون الكنديون لكل محصول محرّور وراثياً تستورده كندا أو تزرعه للتصدير أو الاستخدام المحلي ثلاثة تقييمات للسلامة علمية صارمة. فتقوم وزارة الصحة الفيدرالية بتقييمات لسلامة الأغذية، بينما الوكالة الكندية للتفتيش على الأغذية مسؤولة عن تقييم سلامة الأعلاف وتقييم السلامة البيئية. ونتائج هذه التقييمات والقرارات التي تتخذ بناءً عليها متاحة على مواقع حكومة كندا على الإنترنت. كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن جميع المحاصيل المحرّرة وراثياً التي تم الاتفاق عليها للاستخدام التجاري تخضع لتقييم صارم لسلامة الأغذية. وأشارت منظمة غير حكومية أن إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية تقوم بتقييم طوعي، ولا تتطلب تقييم سلامة ما قبل السوق. كما أشارت المنظمة غير الحكومية إلى أن وزارة الزراعة الأمريكية لا تتطلب بروتوكول كشف للتجارب الميدانية.

ورداً على تعليق هذه المنظمة غير الحكومية، أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية تجري من خلال مشاورات طوعية مراجعات شاملة لمنتجات الأغذية والأعلاف بطريقة تتسق مع الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي. وأكدت الولايات المتحدة أن من الصحيح أن هذه المشاورات طوعية، بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن اشتراط أن تكون الأغذية المعروضة للبيع آمنة ليس طوعياً، ولذا فإن كافة المنتجات المحرّرة وراثياً التي تسوّق تجارياً في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لعملية التشاور. وفيما يتعلق بصرامة العملية ونوع إعلان السلامة الذي تصدره إدارة الأغذية والعقاقير حول المنتجات، ينبغي على البلدان أن تفهم كيف تجري العملية للتأكد من دقتها وشمولها. فهي استشارية: إذ يزود المطورون إدارة الأغذية والعقاقير بالمعلومات عن نوع المحصول الجديد، لتنظر فيها. فإذا كانت المعلومات المقدمة لا تعالج بالكامل أية مخاوف محتملة، تسأل إدارة الأغذية والعقاقير أسئلة قد تستلزم توفير معلومات جديدة، وفي بعض الحالات، اختبارات جديدة. وتواصل إدارة الأغذية والعقاقير طرح الأسئلة إلى أن تعالج

المخاوف المحتملة جميعها. وعندما تحتتم إدارة الأغذية والعقاقير المشاورة بأن تخبر المطور أنه ليست لديها أسئلة أخرى، فإن ذلك يعني أن جميع شواغلها المتعلقة بالسلامة قد عولجت. وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببروتوكول الكشف أنها لا تعتقد بأنه سيكون من المنطقي استخدام بروتوكول كشف في مرحلة مبكرة من التجارب الميدانية. فهي تعتبر أن التجارب الميدانية تكون في المرحلة المبكرة صغيرة وأنها تدار على نحو ملائم فلا تدخل المنتجات قنوات تجارية.

وذكرت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية COCERAL أن التجار يعتمدون كلياً فيما يتعلق بمسألة السلامة على نقطتين: الأولى هي نظام الموافقة، حيث تؤكد السلطات الحكومية أن المنتج آمن. وبمجرد الموافقة على المنتج، لا يواصل التجار تدخلهم بشأن مسألة السلامة. أما النقطة الثانية فهي تأكيد شركات التكنولوجيا الحيوية على سلامة المنتج. وفي هذه الحالة، بسبب مسألة براءات الاختراع، لا يتدخل التجار كذلك. وذكر الاتحاد الأوروبي أن لديه إجراء ترخيص خاص به صارم للغاية يضمن سلامة المنتجات التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي بموجب إطار الاتحاد الأوروبي للتقييم الدقيق. وتقييمات السلامة التي تجريها الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية متاحة للجمهور. ويُنصح المتقدمون بأن يأخذوا بالحسبان الإطار الزمني للإجراء عند تقديم طلب للحصول على ترخيص بكائنات محورة وراثياً لاجتناب حالات الوجود المنخفض المستوى. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، أساليب الكشف عنصر هام جداً في عملية الترخيص. وينبغي أن يتضمن ملف الطلب أساليب محددة لكل حدث من الأحداث للكشف عن الكائنات المحورة وراثياً في الأغذية والأعلاف وتحديدها وتقييم كمياتها. ويتحقق المختبر المرجعي للاتحاد الأوروبي من صحة تلك الأساليب. كذلك فإن أساليب الكشف عن الكائنات المحورة وراثياً غير المرخصة هامة أيضاً. ويُعلن على شبكة الإنترنت عن كل أسلوب كشف يستخدمه الاتحاد الأوروبي. وذكرت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية بالبيان السابق الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي وأقرت أن الاتحاد الأوروبي لا يملك أي التزام قانوني للاعتراف المتبادل بالتقييم العلمي للكائنات المحورة وراثياً المنجز في بلدان ثالثة. لكن نظام سلامة الأغذية للاتحاد الأوروبي ينص على مبدأ التكافؤ، الذي بقي تقريباً غير مطبق. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه يوفر التدريب من خلال برنامج الاتحاد الأوروبي "تدريب أفضل لأغذية أكثر أماناً". ويدرب المختبر المرجعي التابع للاتحاد الأوروبي مختبرات بلدان ثالثة على أساليب الكشف عن الكائنات المحورة وراثياً المطبقة في الاتحاد الأوروبي، ويدعم تطوير شبكات إقليمية لمختبرات الكائنات المحورة وراثياً حيثما كان ذلك ضرورياً. وأجابت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية بأن التجار لا يملكون حلاً، لكنها أعربت عن أملها في أن يطلق تبادل الآراء هذا نقاشاً يؤدي إلى إيجاد حل.

5- الجلسة الرابعة: عوامل تساهم في وقوع حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي

1-5 رئيس الجلسة الرابعة

ترأس الجلسة الرابعة السيد Kearns وذكر الحاضرين أن هذه الجلسة ستركز على حالات الوجود المنخفض المستوى والعوامل المساهمة في أحداث كهذه.

2-5 عرض منظمة الأغذية والزراعة: عوامل تساهم في وقوع حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي

عرضت الخبيرة الاستشارية الدولية السيدة **Esther Kok**، باحثة، رئيسة وحدة الأغذية والسلسلة الزراعية، (معهد أبحاث سلامة الأغذية في جامعة واغنينغن)، هولندا، دراسة الفاو عن العوامل التي تساهم في وقوع أحداث وجود منخفض المستوى/وجود عرضي.

وصف العرض العوامل المساهمة في وقوع هذه الأحداث، وأوضحت السيدة Kok أن هذه العوامل تشمل عوامل تنظيمية وعوامل تتعلق بالبرامج الحالية لتربية النباتات وإنتاجها وأخرى تتعلق بظروف التخزين والنقل والتجهيز. وتؤدي العوامل التنظيمية إلى توقيت غير متزامن بين البلدان ولكن أيضاً ضمن البلدان، فقد يكون أساس الموافقات غير المتزامنة الاختلافات في المدة التي تستغرقها إجراءات الموافقة، ولكن أيضاً التقديم غير المتزامن للمفات الطلبات في البلدان و/أو المقاطعات المختلفة. وقد تؤدي برامج تربية النباتات إلى اختلاط غير مقصود لمحاصيل محوّرة وراثياً غير مرخصة قد تكون استخدمت في تجارب ميدانية ولكن لم يجر اختيارها للتسويق النهائي. كما قد يحدث أيضاً أثناء زراعة المحصول تدفق جيني في الحقل (في حبوب اللقاح) يؤدي إلى تلقيح متبادل، أو قد يكون نتيجة اختلاط غير مقصود لبذور نباتات دخيلة محورة وراثياً، إذا ما كان نبات محوّر وراثياً قد نما في الحقل نفسه في السنة السابقة. وأخيراً، قد يؤدي الإنتاج غير المشروع لبذور محوّرة وراثياً أو زراعة محاصيل محوّرة وراثياً غير موافق عليها إلى اختلاط مادة محصول محوّر وراثياً غير مرخصة في مرحلة إنتاج البذور والمحصول. وأثناء المراحل النهائية، التي تشمل التخزين والنقل وتجهيز المحصول، قد يؤدي الانتقال من عملية إلى أخرى في أي مرحلة من هذه المراحل إلى اختلاط عرضي، مثلاً في الصوامع الكبيرة أو ناقلات السلع بكميات كبيرة دون تجزئة أو أثناء عمليات تجهيز لاحقة في مصانع يجري فيها تجهيز عدد من المحاصيل المختلفة.

وأوضحت السيدة Kok أنه من المهم لمنع أحداث وجود عرضي صياغة سياسات وبروتوكولات واضحة للتجارب الميدانية، إلى جانب وضع أنظمة إنفاذ فعالة وتنفيذ الممارسات الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، الرصد الكافي ضروري، لا فقط في سنة إنتاج الكائنات المحوّرة وراثياً، بل أيضاً في نفس الحقول في السنوات اللاحقة. وقد تؤدي نظم التفطيش المختلفة أو تغيير تواتر عمليات التفطيش إلى كشف وجود منخفض المستوى/وجود عرضي. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي استخدام أساليب الكشف المختلفة (المتطلبات التنظيمية، استراتيجيات أخذ العينات، النهج التحليلية والقدرات المخبرية) إلى تفاوتات في القدرة على تحديد الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وفيما يتعلق بحالات الوجود المنخفض المستوى، التوقيت غير المتزامن في تقديم الطلبات وفي إجراءات الموافقة عامل إضافي، وكذلك الاختلافات في تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل في الأنظمة الوطنية. العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

3-5 جلسة تباحث منظّم

1-3-5 حالة اليابان

علّق اليابان موضحاً أنه لا يسمح بالتوزيع التجاري للمنتجات المحوّرة وراثياً إلا بعد أن تجتاز مراجعات سلامة الأغذية/الأعلاف المستندة إلى العلم ومراجعات التنوع البيولوجي على أساس القوانين المحلية اليابانية. وشدد اليابان على أنه لا يمكن التحقق من سلامة الأغذية المحورة وراثياً دون تقييم السلامة الذي تجريه الحكومة اليابانية، مهما كانت الكمية، لأن الحكومة مسؤولة تجاه الجمهور العام عن ضمان سلامة الأغذية في اليابان. ويعتبر اليابان أن كل بلد مسؤول عن تقييم السلامة الغذائية الخاص به وله الحق في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أشار اليابان أن الملحق الثالث للخطوط التوجيهية الخاصة بالنباتات التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي لا يحول دون قيام السلطات الوطنية بإجراء تقييم سلامة، ولا يلغي مسؤولية الصناعة عن تلبية متطلبات الاستيراد ذات الصلة في البلدان المختلفة.

وأشار اليابان إلى دراسة الفاو التي أشارت إلى أن حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي قد تزداد ازدياداً مطرداً في المستقبل. ولإدارة مثل هذه الأحداث على نحو ملائم وواقعي، يرى اليابان أنه سيكون من المهم توضيح أن المسألة هي مسؤولية كل بلد ومسؤولية البلدان جميعاً، من حيث إجراء تقييم لسلامة الأغذية وإدارة حالات الانتهاك القانوني وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ اليابان أن أحد أهم الجوانب هو الجهد الذي يبذله المشغلون ذوي الصلة لمنع الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي، إلى جانب توفير المشغلين والبلدان المصدرة معلومات بالتعاون مع البلدان المستوردة في حالة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وأضاف اليابان أنه عند التباحث في مسائل الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي، ينبغي التركيز لا فقط على المسائل التجارية فحسب بل أيضاً على العديد من العوامل الأخرى مثل الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ولايات الإطار التشريعي وتفضيلات أصحاب المصلحة وتوفر الموارد. فمسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي تشمل العديد من العناصر وتتطلب بحثاً متأنياً.

2-3-5 حالة الولايات المتحدة الأمريكية

أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أنها أكبر مصدري ومستوردي المنتجات الزراعية، بما في ذلك المنتجات المحوّرة وراثياً والمنتجات غير المحورة وراثياً المحافظ على هويتها والمنتجات العضوية. وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية أنواع الإنتاج الثلاثة جميعها ولديها خبرة كبيرة في كل منها. وبالنسبة للمنتجات المحلية والمستوردة على حدٍ سواء، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تكرار حدوث الوجود العرضي يفرض مسائل قانونية ومسائل تتعلق بالسلامة على أي بلد ينظّم وجود مواد محورة وراثياً في إمداداته من الأغذية والأعلاف. ولأن الوجود العرضي يشير تعريفاً إلى منتجات لم ترخص للاستخدام التجاري في أي بلد، تقلّ المعلومات المتوفرة لتحديد هويتها أو إجراء تقييمات للمخاطر للتثبت من سلامتها. وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الوضع يختلف كثيراً بالنسبة للوجود المنخفض المستوى.

وشددت الولايات المتحدة على أن من المهم إدراك أن حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي نادرة جداً عموماً نسبة إلى عدد وكمية المنتجات الزراعية التي تشحن في أنحاء العالم. ومع ذلك، يمكن أن تسبب اكتشافاتها بين الحين والآخر انقطاعاً هاماً في التجارة، يصل في بعض الأحيان حتى إلى إغلاق تدفقات التصدير بأكملها. فالنظام العالمي لحركة السلع الزراعية يعمل من خلال أنظمة تعتمد على التجميع والاختلاط، وتعتمد على الحجم وعلى سرعة توفير منتجات الأغذية والأعلاف الميسورة في أنحاء العالم. ومن المهم إدراك أن نظم التعامل مع الحبوب للأغذية والأعلاف ليست مصممة لتوفير منتج نقي 100 في المائة وليست لها القدرة على ذلك، أي أنها غير قادرة على تلبية "صفر تسامح" لأي منتج كان، حتى لو وضعت تدابير للتقليل إلى الحد الأدنى في التدفق التجاري للسلع من وجود منتجات لم ترخص في سوق جهة معينة.

وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أنها بالمثل تعتبر أن نظم عزل السلع والمحافظة على هويتها ليست فعالة 100 في المائة. فعلى امتداد سلسلة إنتاج الأغذية والأعلاف كلها، هناك مواقع عدة يمكن أن تختلط فيها مواد غير مقصودة بمنتج مقصود للتصدير: في الحقل وأثناء الحصاد والتخزين والنقل. فعلى سبيل المثال، قد يعتبر وجوداً منخفض المستوى غبار محصول متبقي في مخزن سفينة من شحنة ما عندما تُحمّل السفينة بمنتج مختلف وترسل إلى وجهة مختلفة. وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية انقطاعات في التجارة نتيجة مثل هذه الأحداث.

وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أن للبلدان المستوردة حق اتخاذ تدابير مناسبة لضمان سلامة ومشروعية المنتجات المستوردة، لكنها قد تود أن تأخذ بالاعتبار فيما يتعلق بحالات الوجود المنخفض المستوى - كما سبق وأشار آخرون خلال هذه المشاورة التقنية - أن المحصول قد تلقى ترخيصاً تنظيمياً في بلد واحد على الأقل، أي أن بلداً واحداً على الأقل وجد أنه آمن لسكانه. ومن المهم أيضاً الأخذ بالحسبان أن القدرة على كشف كميات متزايدة الصغر من المواد غير المرخصة في منتجات السلع والأغذية من خلال إجراء اختبارات تزيد في الواقع من إمكانية تزايد تواتر اكتشاف المستوى المنخفض جداً، وكذلك أيضاً النتائج الإيجابية خطأً، ما قد يعطل التجارة.

3-3-5 تجارب الوجود العرضي

ذكرت غانا أن البلد يجري تجارب ميدانية محصورة تتعلق بالقطن واللوبياء والأرز. وأن غانا ستكون مهتمة بمعرفة المزيد عن تجارب الوجود العرضي في بلدان أخرى تتعلق بالتحديات التي تواجه التجارب الميدانية المحصورة وبتأثيراتها المحتملة على التجارة. وعلقت السيدة **Kok** بأنه كانت هناك بعض المؤشرات على حدوث وجود عرضي ناجم عن بعض أحداث اختلاط كانت جزءاً من عملية اختيار وغير مقصودة للتسويق، ولكن للأسف انتهى الأمر إلى وجود مقادير ضئيلة جداً في الكميات الإجمالية. وعلقت الولايات المتحدة الأمريكية أن الوجود العرضي سيكون نادراً جداً إذا ما نفذت ضوابط سليمة. وخلافاً للوجود المنخفض المستوى، قد لا يكون من السهل إدارة حالة وجود عرضي إذ قد يكون من الصعب الحصول على معلومات حول المنتج، ذلك أن أحداث الوجود العرضي قد تحدث أثناء عملية التطوير. وأشارت كندا إلى أن الوجود العرضي يمكن أن ينشأ إذا كان المنتج الذي وجد عند التصدير في مرحلة اختبار ميداني ولم يوافق عليه بعد في أي مكان في العالم. وتحتفظ الوكالة الكندية للتفتيش عن الأغذية بإجراءات إشراف وتفتيش صارمة فيما يتعلق بالتجارب الميدانية البحثية المحصورة. ولم تشهد كندا حادثة وجود عرضي ناجمة عن أي تجربة كهذه.

5-3-4 أساليب الاختبار والكشف والمسائل المتعلقة بالقدرة

علقت المكسيك على إمكانية الحصول على أساليب كشف تم التحقق من صحتها، وهي مهمة اهتماماً خاصاً بمنهجيات أخذ عينات روتينية تتسم بالدقة لغايات الكشف عن الوجود المنخفض المستوى. واقترحت المكسيك أنه سيكون من المفيد التعمق في برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً (<http://fao.org/gm-platform/>)، إذا كانت لدى البرنامج معلومات عن أساليب الكشف وتقنيات التحقق ذات الصلة التي تساعد على تحسين قدرة البلدان على معالجة حالات الوجود المنخفض المستوى. وأشارت كندا إلى أن زيادة القدرة على الكشف ستسفر بحد ذاتها عن مزيد من انقطاع التجارة غير الضروري إن لم يصاحبها تقدير مناسب للمخاطر. وبالنظر إلى الطريقة التي يتم من خلالها تداول سلع الحبوب بكميات كبيرة دون تجزئة، واعتماداً على نظم أخذ العينات، يمكن الكشف عن مستويات أثر منخفضة للغاية، لكن ذلك في حالة الوجود المنخفض المستوى لا يرتبط بمخاطر على الصحة والسلامة.

وعلقت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحكومة الأمريكية ليست على علم بأية أحداث دخل فيها وجود منخفض المستوى الإمدادات التجارية للأغذية والأعلاف في البلاد. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية خبرت أحداثاً ذات صلة نتيجة إطلاق غير مرخص لمستويات منخفضة من منتجات محلية مقيّدة في الولايات المتحدة الأمريكية (أي أحداث وجود عرضي محلية). وفي مثل هذه الأحداث، تتواصل الوكالات التنظيمية في الولايات المتحدة بعضها مع البعض وتنسّق أنشطتها. وتوضع أولويات تقييمات السلامة وهي تركز في المقام الأول على مسائل سلامة الأغذية، ولكن يولى اهتمام أيضاً لمسائل السلامة البيئية حيثما كان ذلك مناسباً. ويبلّغ بذلك الجمهور العام وأصحاب المصلحة الذين قد يتأثروا. وقد تتخذ الوكالة التنظيمية إجراءات إنفاذ إذا ما كان في الحدث انتهاك للقانون. وبالنسبة لحالات الوجود المنخفض المستوى إن حدثت في المستقبل، سيتقرر رد الولايات المتحدة الأمريكية على أساس كل حالة على حدة وسيعتمد على طبيعة مواد الوجود المنخفض المستوى التي دخلت البلاد والمخاطر على السلامة التي قد تشكلها، وفقاً للقانون الأمريكي. وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن في هذا النظام ما يكفي من المرونة لمواجهة أية مخاطر ينبغي النظر فيها، وفي الحين نفسه العمل على تقليل التأثيرات على التجارة إلى الحد الأدنى، إلا أنه يفرض على جميع منتجات الأغذية والأعلاف، سواء المستوردة أو الناشئة محلياً، الالتزام بأنظمة سلامة الأغذية والأعلاف.

وذكرت الولايات المتحدة أيضاً أنها لا تختبر المنتجات المستوردة من حيث الوجود المنخفض المستوى للمواد المحوّرة وراثياً في الأغذية أو الأعلاف. فنظراً لاتساع مدى الشواغل الممكنة المتعلقة بالسلامة التي تنبغي معالجتها بالنسبة للمنتجات المعروضة للبيع، والتي تتراوح من التلوث البكتيري إلى وجود شظايا زجاج في العبوات، تركز إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية موارد الاختبار المحدودة التي تمتلكها على المسائل التي تعتقد أنها تشكل أكبر خطر وشيك على الصحة العامة. غير أن الولايات المتحدة تحاول رصد التطورات التكنولوجية في البلدان الأخرى عن كثب، وإذا ما اعتقدت أن هناك منتجات مستوردة يحتمل أن تشكل خطراً كبيراً، فإنها على استعداد لمعالجة الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بنشاط إلى التواصل مع مطوري المنتجات الأجنبي والمصالح التجارية والحكومات الأجنبية لشرح النظام الأمريكي لتنظيم المحاصيل المحوّرة وراثياً ولتشجيع الاتصال المبكر بين الهيئات الأجنبية المسؤولة والوكالات التنظيمية في الولايات المتحدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يقوم المطورون

الأجانب بتقديم ملفات تنظيمية للوكالات التنظيمية في الولايات المتحدة. وفي أية حال، يمكن أن يساعد مدى الاتصالات السابقة والجارية، بما في ذلك طبيعة وكمية بيانات السلامة التي يمكن أن تحصل عليها وتراجعها الوكالات التنظيمية في الولايات المتحدة، على حل المسألة بسرعة أكبر إن حدث حادث وجود منخفض المستوى. وكلما كانت السلطات الأمريكية على دراية أكبر بالمنتج، كلما كان من المحتمل أكثر إجراء تقييم للمخاطر أسرع إن حدث حادث. ويمكن لتقييمات سلامة الأغذية المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تحول دون وقوع أحداث وجود منخفض المستوى في وقت لاحق. وفي رأي الولايات المتحدة الأمريكية لا ينبغي أن يكون اختبار الكشف عن المحوّر وراثياً حلاً لمشكلة الوجود المنخفض المستوى حتى ولو جزئياً. فالكشف الظاهر عن مواد نباتية غير مرخصة لا يوفر بحد ذاته المعلومات الضرورية ليقوم البلد المعني بتقييم المخاطر المحتملة.

وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن وضع بروتوكولات اختبار روتيني أمر مكلف ومحفوف بالعديد من التحديات التقنية، فضلاً عن أنه يؤدي إلى زيادة مخاطر الانقطاع غير المقصود للتجارة الناجم عن نتائج إيجابية خطأً وعن اختلافات في الاختبارات بين نقطة المنشأ ونقطة الاستلام. وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أن في الاختبار تعقيدات كثيرة، لكنها باختصار هامة جداً. وفي اتخاذ قرار بشأن تبني استراتيجية إدارة مخاطر مناسبة، ينبغي على البلدان الأخرى، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أن توازن بين احتياجاتها من الأمن الغذائي وقدراتها التقنية وأية مخاطر يشكلها الوجود المنخفض المستوى، بالإضافة إلى التزاماتها القانونية. وتعتقد الولايات المتحدة أن الاستراتيجية الأكثر فعالية لمعالجة الوجود المنخفض المستوى هي تركيز الجهود على التقليل إلى أدنى حد من التراخيص غير المتزامنة. فالنظم التنظيمية الشفافة التي تعمل في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها وتستند على العلم يمكن أن تقضي على معظم حالات الوجود المنخفض المستوى.

وذكر الاتحاد الأوروبي أن الاختبار والكشف عنصراً مهماً من عناصر ترخيص المحوّر وراثياً في الاتحاد الأوروبي. وتعتمد قاعدة "الصفير التقني" إلى حد بعيد على أساليب الكشف والتحقق من الصحة. وعلق الاتحاد الروسي أن الوجود المنخفض المستوى ليس مسألة سلامة أغذية أو تجارة فحسب، بل أنه أيضاً مسألة توفير معلومات للمستهلك. ولدى روسيا أحد الأطر الأكثر فعالية للكشف عن المحوّر وراثياً. وهي تطبق سياسة "صفير تسامح" على أية منتجات غير مرخصة، وفي الوقت نفسه تحدد مستويات العتبات وفقاً لاحتياجات المستهلكين من المعلومات. وقد وجدت أحداث وجود منخفض المستوى/وجود عرضي في الكثير من السلع الزراعية المتداولة تجارياً.

5-3-5 مسألة نقص الإبلاغ عن الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي

علقت بوتان أنها لم تشهد أية حالات وجود منخفض المستوى/وجود عرضي في الماضي. لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك أحداث كهذه، فالأمر يعود إلى أن بوتان لا تملك قدرات اختبار. وبالنسبة لبوتان، الشاغل الأساسي المتمثل بانقطاع التجارة يرتبط بمسائل سلامة الأغذية وسلامة البيئة واستدامة مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة والقيمة الثقافية. ولذا من المهم تطوير قدرات الاختبار في بوتان.

5-3-6 عدم التزامن والوجود المنخفض المستوى

علّقت ماليزيا على سياسات الوجود المنخفض المستوى في البلدان التي لا تسمح باستيراد منتجات محوّرة وراثيا. وسألت كيف تنشأ مسألة الموافقات غير المتزامنة في تلك البلدان. ففي حالة ماليزيا، التي تسمح باستيراد كائنات محوّرة وراثياً وافق عليها المجلس الوطني للسلامة الحيوية، يحدث الوجود المنخفض المستوى عندما يكون هناك خليط من منتجات محوّرة وراثياً (موافق وغير موافق عليها) مختلفة في شحنة واحدة. وعلّقت الولايات المتحدة الأمريكية أن البلدان التي لا تسمح باستيراد منتجات محوّرة وراثياً قد لا تستطيع تلقي أية منتجات من بلدان تنتج محاصيل محوّرة وراثيا إذا اختارت فحص الكائنات المحوّرة وراثياً والكشف عنها، لأن من المحتمل أن توجد هذه الكائنات على مستوى منخفض جداً. وسألت ماليزيا أيضاً عما إذا كانت الأحداث المكّدة تساهم في الوجود المنخفض المستوى. وعلقت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك لهذه المسألة جانبان. أحدهما الإطار التنظيمي لبلد وما إذا كان يعتبر الحادث المكّس حادثاً جديداً أم لا. والجانب الآخر هو جانب الكشف والتحديد الكمي. فبالنظر إلى أن العديد من أساليب الكشف مصممة للتعامل مع الحدث المنفرد، قد تعقد الأحداث المكّدة المسألة. وذكرت كندا أنها أدركت أن معالجة الأحداث المكّدة مسألة تنظيمية هامة للغاية ويمكن أن تكون عاملاً آخر يساهم في الوجود المنخفض المستوى. غير أن الأحداث المكّدة لا تقتصر على الوجود المنخفض المستوى. فهذا يشير إلى كميات ضئيلة جداً من منتج معين وافقت عليه السلطات المختصة في بلدٍ عقب القيام بإجراءات تقييم علمية صارمة مقبولة دولياً.

5-3-7 العوامل المساهمة في الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي

سألت أمانة الفاو الحاضرين أن يعلقوا على العوامل التي تساهم في الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي اللذين حدّدا في وثيقة المعلومات الأساسية للفاو. وتشمل هذه العوامل:

- الوجود العرضي: الافتقار إلى سياسات وبروتوكولات تحكم التجارب الميدانية؛
- الوجود العرضي: الأنظمة التي تحكم التجارب الميدانية غير فعالة وعدم فعالية إنفاذ القوانين؛
- الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي: الإخفاق في تنفيذ الممارسات الجيدة والرصد؛
- الوجود المنخفض المستوى: إمكانيات حدوث الخلط على طول سلسلة إمدادات الأغذية؛
- الوجود المنخفض المستوى: الافتقار إلى التزامن؛
- الوجود المنخفض المستوى: الاختلاف بين عمليات الترخيص الوطنية؛
- الوجود المنخفض المستوى: الاختلاف بين السياسات واللوائح التنظيمية وعدم وجود سياسات ولوائح تنظيمية؛
- الوجود المنخفض المستوى: الاختلاف بين نظم التفتيش؛
- الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي: الاختلاف بين أساليب الكشف؛
- الوجود المنخفض المستوى: عدم التماثل.

أشارت كندا أن سلع الحبوب يجري تداولها تجارياً بكميات كبيرة دون تجرئة وأن حالات الوجود المنخفض المستوى ستنشأ في محاصيل محوّرة وراثياً أو محاصيل تقليدية/عادية. ولذا سيكون من المهم قياس قدرة مطوري المنتجات

من البلدان النامية، كالقدرات في الأوساط الأكاديمية، للحصول على موافقات ملائمة لتلك المحاصيل التي قد تنتهي في أنظمة مناولة الكميات الكبيرة غير المجزأة. وأشار الاتحاد الأوروبي أن هناك عنصراً لم يدرج في وثيقة الفاو يتعلق بالأخطاء التي تحدث أثناء قيام الشركات بالإنتاج. وقد يشمل ذلك مسألة التوسيم غير الصحيح نتيجة الخطأ.

قدّمت كندا كمثال فول الصويا غير المحوّر وراثياً المنتج في شرق كندا. قد تكون عربة قطار تنقل فول الصويا غير المحوّر وراثياً إلى الميناء للتصدير استخدمت في الماضي لحمل الكانولا المحوّرة وراثياً. في هذه الحالة، قد تكون هناك آثار ضئيلة جداً من الكانولا المحوّرة وراثياً في شحنة فول الصويا غير المحوّرة وراثياً وقد تصدّر في نهاية المطاف إلى بلد لديه سياسة "صفر تسامح". وتطبّق كندا أيضاً حالياً سياسة "صفر تسامح"، غير أنها تشير إلى أن مثل هذه الحالة يثير مسألة عملية تتعلق بعدم الامتثال لكنها لا تشكل شاغلاً يتعلق بالصحة والسلامة.

8-3-5 مخاطر سلامة الأغذية مقابل المخاطر البيئية

علقت جمهورية كوريا أن الوجود المنخفض المستوى قد يشكّل خطراً على البيئة أكثر منه على سلامة الأغذية. وينشأ ذلك لأنه، وفقاً للتعريف العملي، تحدث حالة وجود منخفض المستوى عندما يقيّم خطر ذو صلة يهدد سلامة الأغذية في بلد واحد على الأقل. وهذا يعني أنه حتى إذا كان هناك محصول محوّر وراثياً لا يحتمل أن يشكّل خطراً على صحة الإنسان ووقعت صدفة كمية صغيرة منه على قارعة الطريق، مثلاً أثناء النقل، ونما النبات، فقد يكون ذلك شاغلاً بيئياً.

6- الجلسة الخامسة: التأثير على التجارة والتحليل الاقتصادي، المسائل التنظيمية للأغذية والأعلاف

1-6 رئيس الجلسة الخامسة

ترأست الجلسة الخامسة السيدة Wolff. وأوضحت أن الفاو ستقدّم أثناء الجلسة عرضين، يليهما تباحث منظم. واستند العرضان اللذان قدمتهما الفاو على نتائج المسح التقني الذي أجرته.

2-6 مباحثات ما قبل الجلسة

قدّمت أمانة الفاو قبل الجلسة موجزاً للجلسات الأربع الأولى تلتها تعليقات من الحاضرين. ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا ينبغي استخدام كلمة "اتفاق" لأن غرض المشاورة هو فقط التوعية بمسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وعلقت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أن ينبغي توخي الحذر بالنسبة لتعبيري "صفر" و"صفر تسامح" إذ لا يمكن من وجهة نظر علمية وعملية تحقيق الـ "صفر". وأكدت أمانة الفاو أن الفاو ستحذر من استخدام كلمة "اتفاق" في التقرير. وفيما يتعلق بمصطلح "صفر تسامح"، أوضحت أمانة الفاو أن ذلك هو اسم النهج التنظيمي الذي وضعه معظم البلدان حالياً للوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي.

3-6 عرض منظمة الأغذية والزراعة: التجارة وأسعار الأغذية والأمن الغذائي، سياق لتحليل المسائل التنظيمية

قدّم السيد **Jamie Morrison**، خبير اقتصادي أول، شعبة التجارة والأسواق، الفاو، تحليلاً للآثار التجارية المحتملة لأنظمة الوجود المنخفض المستوى في سياق بيئة السوق العالمية المتطورة. فوصف الوضع الحالي للأسعار، وأوجز نتائج الإسقاطات المتوسطة الأجل التي قامت بها منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي-الفاو، وسلط الضوء على أهمية الافتراضات التي وضعت والتغيرات المتوقعة في أوضاع الاستيراد والتصدير الصافيين والتحديات السياساتية الجديدة التي تواجه البلدان في التصدي لشواغل الأمن الغذائي الأساسية. وفي هذا السياق، قدم السيد Morrison أفكاراً أولية من تحليل اقتصادي قياسي، استخدم بيانات المسح عن مدى انتشار حالات الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي واللوائح التنظيمية التي اعتمدها البلدان في التصدي لمثل هذه الأحداث، لاستقصاء الآثار المحتملة للوائح التنظيمية المتعلقة بالمحور وراثياً على تدفقات التجارة الثنائية. وشرح السيد Morrison استخدام نموذج من نوع نماذج الجاذبية لتدفق التجارة الثنائية أدخل فيه مؤشر على تنظيم المحور وراثياً وعتبة للوجود المنخفض المستوى، وقال إنه هناك بعض الأدلة التي تدعم فرضية أن لأنظمة ضبط التحوير الوراثي أثر رادع في التجارة، ولكن لم يمكن العثور على أدلة هامة تبين أن تدني عتبات الوجود المنخفض المستوى تعمل كرادع للتجارة. وفيما يتعلق بالمستقبل أشار إلى أن من المحتمل أن يزداد عدد الأحداث في المستقبل، ولذا سيكون مطلوباً تحسين التحليل لتنبؤ النقاش حول مدى ملاءمة أشكال التنظيم المختلفة؛ وسيطلب ذلك قواعد بيانات أفضل، خصوصاً بشأن السياسات المتعلقة بالتحوير الوراثي التي تنفذها البلدان المختلفة. العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

4-6 عرض منظمة الأغذية والزراعة: المسائل السياساتية والتنظيمية واحتياجات وشواغل البلدان النامية والوجهات المستقبلية

قدّم السيد **Gijs Kleter**، استشاري دولي للفاو، وباحث في معهد أبحاث سلامة الأغذية في جامعة واغينغن، هولندا، عرضاً للمسائل السياساتية والتنظيمية واحتياجات وشواغل البلدان النامية والوجهات المستقبلية. وسلط العرض الضوء على المسائل السياساتية والتنظيمية المختلفة فيما يتعلق بالوجود المنخفض المستوى أو العرضي للكائنات المحورة وراثياً في سلاسل إمدادات الأغذية والأعلاف. ويمكن أن يحدث مثل هذا الوجود في مراحل مختلفة من السلسلة من البذور إلى الزراعة والحصاد إلى النقل والتجهيز إلى المنتج النهائي.

وتنطبق مسائل تنظيمية مختلفة على كل رابط من الروابط في هذه السلسلة، وقد تكون هذه المسائل إما عامة أو مرتبطة تحديداً بوجود الكائنات المحورة وراثياً (مثل العتبات المقترحة للكائنات المحورة وراثياً). وقد بينت نتائج المسح الذي أجرته الفاو بشأن الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي درجات متفاوتة لامتلاك أعضاء الفاو مرافق كشف ونظماً تنظيمية. وبين المسح أيضاً أن الأعضاء يدركون جيداً المسائل في حين أن قدراتهم وإجراءاتهم مختلفة. وقدّم أمثلة عن مقترحات تنظيمية مختلفة لسياسات الوجود المنخفض المستوى، بما في ذلك سياسات "صفر تسامح"، وسياسات تبني مستويات إجراءات بشأن الكائنات المحورة وراثياً التي قيّمت في أمكنة أخرى وفقاً للخطة التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي، وسياسات الصرامة المرنة على أساس المخاطر والإلمام بها.

وبالنسبة للبلدان النامية، قد يفرض الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي تحديات تتعلق بالإشراف التنظيمي، والقدرة التحليلية على رصد الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي، والموارد البشرية اللازمة لتقييم السلامة والكشف، والحصول على معلومات، والتمييز، والضغط التي تفرضها الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة في حالات ملحة (مثلاً، في حالة المعونة الغذائية). وفيما يتعلق بالجهات المستقبلية، يُتوقع أن يتوسع نطاق المحاصيل المضيفة ونطاق السمات التي تدخل حديثاً في المحاصيل المحوّرة وراثياً، بينما بالنسبة لبعض الكائنات المحوّرة وراثياً قد لا تكون هناك مصلحة في الحصول على موافقات من دول أجنبية إذا كان المنتج موجهاً فقط للسوق المحلية. العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

5-6 أسئلة وأجوبة

علّق السيد **El Mamoun Amrouk**، خبير اقتصادي، شعبة التجارة والأسواق في الفاو، أن البلدان تواجه فيما يتعلق بالتحوير الوراثي مقايضة بين تصوراتها للمخاطر المرتبطة بالمحاصيل المحوّرة وراثياً وبين مستوى التسامح المرتبط بها: فكلما ارتفع إدراك المخاطر، كلما انخفض مستوى التسامح وارتفع الأثر المحتمل على الأسواق الدولية. ويمكن قياس هذا التأثير فقط إذا كان بالإمكان فصل الأسواق إلى أسواق محاصيل محوّرة وراثياً وأسواق محاصيل غير محوّرة وراثياً. والأهم أننا بحاجة إلى فهم أفضل لديناميات أسواق الكائنات المحوّرة وراثياً. كيف تعمل وما هي ديناميتها ومحدداتها (أي العوامل المحددة للعرض والطلب للمحاصيل المحوّرة وراثياً)؟ وستتطلب نمذجة هذا الإطار توفير بيانات عن المحاصيل المحوّرة وراثياً، بما في ذلك الأحجام والأسعار، وما إلى ذلك. وسيطلب أي تحليل جاد للكائنات المحوّرة وراثياً توفير مثل هذه البيانات. والفاو على استعداد للمساعدة في التوقعات المستقبلية لهذه المسألة، وكذلك في تنفيذ الإطار المذكور أعلاه، عن طريق توسيع نموذج AGLINK-COSIMO لتقديم أدلة كمية على تأثير تدابير التجارة على المحاصيل المحوّرة وراثياً، فضلاً عن التوقعات للسوق.

وذكرت كندا أن الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي يستدعيان حلولاً مختلفة. فلديهما أوجه تشابه، مثلاً أن البلدان المستوردة لا توافق عليهما. ومع ذلك، من حيث التأثير الاقتصادي والتدابير التنظيمية، الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي مختلفان. وإذا كان للفاو أن تجري تحليلات اقتصادية، تود كندا أن تقترح قيام الفاو بتحليل أثر الوجود المنخفض المستوى وحده واستثناء الوجود العرضي. وعلّق الاتحاد الأوروبي أن الدراسة الاقتصادية التي أجرتها الفاو استندت إلى نتائج المسح، ولذا فإنها محدودة. ولم يلاحظ الاتحاد الأوروبي أية أحداث وجود منخفض المستوى غير متزامنة منذ عام 2009. وقد ذكرت الفاو أن الوجود المنخفض المستوى يتزايد باطراد، لكن الاتحاد الأوروبي لا يرى هذه الزيادة. ولدى الاتحاد الأوروبي تدابير تحول دون حالات الوجود المنخفض المستوى. واقترح أن تجري الفاو تحليلاً دينامياً وليس تحليلاً ثابتاً. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي في التحليل الاقتصادي في المستقبل، ذلك أن الأمر أمرٌ تنظيمي مرتبط بإدارة عدم الامتثال بغية ضمان سلامة الأغذية والبيئة. وردت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية بأنه لم يكن هناك أي تنبيه سريع لوجود منخفض المستوى منذ عام 2009 لأنه لم يكن هناك تقريباً أية تجارة. فبالنسبة للتجار، تشكل أية تجارة مع بلدان تنتج كائنات محوّرة وراثياً مخاطرة كبيرة جداً، بالنظر إلى سياسة "صفر تسامح".

ولقد أوقف التُّجَّار ببساطة التجارة مع هذه البلدان، وبالتالي لم تكن هناك أية تنبيهات تتعلق بوجود منخفض المستوى في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2009. وهذا لا يعني بالضرورة أن التدابير التنظيمية فعّالة.

7- الجلسة السادسة: السياسات واللوائح التنظيمية

1-7 رئيس الجلسة السادسة

ترأست الجلسة السادسة السيدة Clarke. وأوضحت رئيسة الجلسة أن هدف الجلسة هو التباحث في خيارات السياسات والمسائل التنظيمية المرتبطة بالوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وكان المشاركون قد تبادلوا في الجلسة السابقة ملاحظاتهم بشكل موجز على العرضين اللذين قدمهما خبيران. وصممت هذه الجلسة لمواصلة التباحث واستكشاف المسألة بمزيد من التفصيل.

2-7 جلسة تباحث منظم

1-2-7 السياسة والواقع

علقت الجمعية الأوروبية التي تمثل التجارة في السلع الزراعية على عرض السيد Kleter السابق بشأن مسائل السياسات. فشددت على أن الاختلاط يحدث في تجارة السلع في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، إذ تُجمَع الشحنات الصغيرة في توريدات كمياتها كبيرة غير مجزأة. وتوضع نظم الحفاظ على الهوية لأغراض الجودة وللحفاظ على الخصائص النوعية لمنتج معين. ولا يتوقع منها أن تصل إلى مستويات أثر "صفر". وعندما توضع نظم الحفاظ على الهوية، فإنها تكون جزءاً من اتفاق تعاقدي، وتكون في كثير من الأحيان مغطاة بقسط تأمين الجودة (ولذا فإنها تتوافق مع تكاليف أعلى) وينبغي أن تبدأ في المزرعة. وليست نظم الحفاظ على الهوية رداً على سياسة "صفر" تسامح". وبشكل عام، أشارت الجمعية الأوروبية COCERAL أنها لاحظت أثناء يومين من النقاش افتقاراً عاماً إلى فهم لنظام مناولة الكميات الكبيرة غير المجزأة وأبعاده ولوجستياته ووظائفه. وقد أشير إلى الزراعة العضوية كحل ممكن. ويتاجر التجار بالمنتجات العضوية؛ غير أنه حتى المُشرِّع في الاتحاد الأوروبي أقر بالصعوبات التي تكتنف تحقيق مستوى الـ "صفر" بتوقعه في التشريعات ذات الصلة وجود تحوير وراثي - عرضي ولا يمكن تجنبه تقنياً - يصل إلى 0.9 في المائة في المنتجات العضوية. ولقد قبل المُشرِّع الأمر الواقع. ومن منظور دولي، تحث الجمعية الأوروبية ومجتمع التجار البلدان الأعضاء في الفاو على النظر في تأثير الوجود المنخفض المستوى على أمنها الغذائي.

2-2-7 الدراسة الاقتصادية، والمسائل السياساتية والتنظيمية

علّق السودان فيما يتعلق بالدراسة الاقتصادية للفاو، أنه لم يكن هناك أي ذكر لمقارنة الأسعار بين ما هو محور وما هو غير محور وراثياً. وعبر السودان عن الرغبة في رؤية المزيد من البحوث حول هذا الموضوع، وفي النظر في عوامل مشروعة أخرى، بما في ذلك مسائل سلامة الأغذية/الأعلاف/البيئة. وعلّق المغرب أيضاً أنه تم التأكيد في عرض الفاو على أن من الصعب جمع البيانات. وسأل المغرب كيف يمكننا تحسين ذلك. وسأل رئيس الجلسة السيد Morrison

كيف يمكن أن يساهم المجتمع الدولي في مواصلة تحليل وفهم المسائل المتعلقة بالنظام التجاري. وبناءً على ما قاله الاتحاد الأوروبي وقالته الجمعية الأوروبية عن ضخامة الجهود التي يبذلها التجار حالياً لتلبية متطلبات الاتحاد الأوروبي، يتساءل المرء عن الآثار على البلدان النامية التي لديها قوة اقتصادية أقل وقوة في السوق أدنى وعن الضمانات التي يمكن أن تتوفر لها من حيث اهتمام التجار بتلبية احتياجاتها. وعلق السيد Morrison أن هناك أنواعاً كثيرة من العوامل التي تحدّ من التجارة في النظام التجاري العالمي. ويمكن التفكير في هذه المسألة من حيث التدفقات والمقاومات التجارية. ففي حالة الوجود المنخفض المستوى في الاتحاد الأوروبي، قد يعود الانخفاض الملحوظ في حالات الوجود المنخفض المستوى إلى أن الصادرات أضحت تتدفق إلى أماكن لديها مقاومة أقل، وليس إلى الأماكن التي كشف فيها سابقاً عن وجود منخفض المستوى أو أبلغ عنه وحيث تُفرض قواعد أكثر صرامة. وردّ السيد Morrison على تعليق المغرب أن أية بحوث في المستقبل ستكون بحاجة إلى بيانات ملموسة وهادفة.

طرحت إيران سؤالاً عن التحليل الاقتصادي الذي أجرته الفاو فيما يتعلق باستقرار الأسعار وتقلباتها. ورد السيد Amrouk أن من الصعب فهم ديناميات سوق المحوّر وراثياً المقترن بحالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي بسبب الكمية المحدودة من البيانات والافتقار إلى المعلومات التي تميّز تمييزاً واضحاً بين أسواق المحوّر وراثياً وأسواق غير المحوّر وراثياً. ففي كثير من الأحيان، تقدّم الإحصاءات مجتمعة. ويستند التحليل المتوفر حالياً الذي أجرته الفاو عن حالة سوق الأغذية العالمية إلى سوق الأغذية التقليدية، دون أي تمييز بين المحوّر وغير المحوّر وراثياً. والسبب المحتمل لذلك هو عدم توفر مجموعة بيانات عن الأسعار. ويتعلق ذلك أيضاً بملاحظات سابقة أدلى بها السودان فيما يتعلق بمقارنة السلاسل الزمنية لأسعار المحاصيل المحوّرة وراثياً. والجواب على ذلك هو أنه لم يكن هناك شيء من ذلك. ولإجراء تحليل متعمق لسوق المحوّر وراثياً، من الضروري تحديد العوامل التالية: محددات السوق؛ كيفية عمل السوق؛ ديناميات السوق؛ الاختلاف عن سوق غير المحوّر وراثياً والعلاقات معه. وحذرت الأرجنتين من أن التمييز البسيط بين المحوّر وراثياً وغير المحوّر وراثياً قد تكون له تداعيات بالنسبة للتجارة. فالتمييز البسيط سيعني التحيز في الكيفية التي ينظر بها إلى المنتجات.

3-2-7 سلامة الأغذية المحوّرة وراثياً والمسائل التنظيمية

ذكر الأردن أنه لم تكن هناك أثناء المباحثات أية إشارة من المشاركين عما إذا كان استهلاك الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي آمناً أم لا. ففي منطقة الشرق الأوسط، 90 في المائة من الأغذية مستوردة. وسأل الأردن ما إذا كانت هناك نسبة مئوية يمكن اعتبارها "منخفضة بما يكفي" أي يكون الاختلاط عندها آمناً للاستهلاك. وذكر الأردن أنه لا يعرف ما إذا كان هناك في الشرق الأوسط مختبر يستطيع أن يكشف ويحدد النسبة المئوية الـ "منخفضة بما يكفي". وشدد الأردن على أن البلد بحاجة كبيرة إلى الموارد البشرية وإلى التدريب. ردت أمانة الفاو أنه عندما تقيّم الأغذية المحوّرة وراثياً على أنها سالمة وفقاً للمبادئ التوجيهية ذات الصلة في الدستور الغذائي فإنها تعتبر عموماً آمنة للاستهلاك البشري. وهذا هو الحال بالنسبة للوجود المنخفض المستوى ولكن ليس بالنسبة للوجود العرضي. وسألت أرمينيا إذا كان من الممكن تطبيق النهج نفسه المستخدم للمحاصيل المحوّرة وراثياً على الفواكه والخضروات المحوّرة وراثياً. فأكدت أمانة الفاو أن الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي تنطبق أيضاً على الفواكه والخضروات.

4-2-7 الاحتياجات التنظيمية والاحتياجات من التدريب

علقت الأرجنتين على الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. في الأرجنتين، هناك حالتان مختلفتان تتطلبان لإدارتهما إجراءات واعتبارات تنظيمية وتجارية مختلفة. وترى الأرجنتين أنه ينبغي على الفاو القيام بمزيد من العمل، ولكن ينبغي الفصل بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. وذكر السيد Kleter أن الوجود العرضي ليس أقل أهمية من الوجود المنخفض المستوى بالنسبة للبلدان النامية. وترى الأرجنتين أن الوجود المنخفض المستوى ذا صلة بسبب الموافقات اللامتناسقة أو اللامتزامنة، بينما الوجود العرضي ليس له صلة عندما تنفذ الحكومات نظم مراقبة كافية تتعلق بالسلامة الحيوية في التجارب الميدانية. وعلقت الأرجنتين أيضاً على مسائل سياسية. وتعمل الأرجنتين في إطار لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات لوضع سياسات لأساليب الكشف وأساليب التحقق فيما يتعلق بالكائنات المحورة وراثياً. ودأبت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوسيم التعامل أيضاً مع مسألة التوسيم منذ ما يقرب من 20 عاماً. وفيما يتعلق بمسائل سلامة الأغذية، عمل فريق المهام المخصص للأغذية المشتقة باستخدام التكنولوجيا الحيوية التابع لهيئة الدستور الغذائي بشأن ذلك على نطاق واسع، ولذا ليست هناك حاجة إلى المزيد من استكشاف هذه المسألة. وتؤيد الأرجنتين بشدة أن تقوم الفاو بمزيد من العمل بشأن تنفيذ الملحق الثالث من الخطوط التوجيهية الخاصة بالنباتات لهيئة الدستور الغذائي، وخصوصاً بشأن قاعدة البيانات (برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً). ومن المهم أن يستخدم أعضاء الفاو قاعدة البيانات ويقوم بتجميعها. فالبيانات والمعلومات المستضافة اليوم على برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً ممتازة، رغم أن عدداً محدوداً من البلدان يتبادل المعلومات. وبمجرد استكمال البرنامج ستكون قاعدة البيانات كافية. وينبغي أن تواصل الفاو تشجيع أعضائها على تعزيز قاعدة البيانات. ولم توضع محتويات قاعدة البيانات بشكل عشوائي أو سطحي. وأكدت أمانة الفاو أن الفاو ستواصل تشجيع البلدان على تبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة المتوفرة على برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً. فالبرنامج يعمل جيداً وهو سهل الاستعمال. والأمر متروك للأعضاء لجعل البرنامج مفيداً بتجميع المعلومات.

وذكرت الأرجنتين أيضاً أنه ينبغي إدراج الملحق الثالث في أدوات التدريب الخاصة بالفاو، كمثل "تقدير سلامة الأغذية المحورة وراثياً: أدوات للمدربين" (<http://www.fao.org/docrep/012/i0110e/i0110e00.htm>). ويتطلب العديد من البلدان تدريباً مكثفاً على مسألة تقييم سلامة الأغذية. وعندما تذكر البلدان النامية أنه ليست لديها القدرة، فإنها بحاجة إلى نقطة انطلاق. والملحق الثالث هو نقطة الانطلاق، وينبغي أن يكون في الدليل الذي تعدّه الفاو. وردت أمانة الفاو أنه سيتم تحديث منشور الفاو الذي بعنوان "تقدير سلامة الأغذية المحورة وراثياً: أدوات للمدربين" في الوقت المناسب. فقد وضعت الصيغة النهائية للمنشور الحالي عام 2007، قبل اعتماد هيئة الدستور الغذائي للملحق الثالث عام 2008.

5-2-7 الوجود المنخفض المستوى مقابل الوجود العرضي في إدارة المخاطر

تناول اليابان بالتفصيل مسألة التمييز بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي التي ذكرت في وقت سابق، وذكر أن الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي هما بالنسبة لليابان حالتا عدم امتثال متساويتان، ولا تفرق

القوانين اليابانية بينهما. وإحدى الأولويات المطلقة في مسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في اليابان هي ضمان سلامة الأغذية. وفي اليابان، كما في العديد من البلدان الأخرى، تلقى سلامة الأغذية اهتماماً كبيراً من الجمهور العام. وأكد اليابان أن من المهم التأكد من ألا يعطي النقاش الحالي الدائر حول الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي انطباعاً غير صحيح لعامة الناس بأن الكائنات المحورة وراثياً غير المرخصة من حكومتهم ستطرح على حساب سلامة الأغذية. ومن المهم توفير معلومات دقيقة تفيد أن جميع الكائنات المحورة وراثياً تمر بعمليات الحصول على ترخيص من الحكومات المعنية، وأن الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي كليهما يداران كحالتى عدم امتثال لضمن سلامة الأغذية.

واستناداً إلى تجربة اليابان، يتطلب الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي إدارة مرنة على أساس كل حالة على حدة، ذلك أن كل حالة قد تكون مختلفة عن التي قبلها، فلم يكن في البداية من الممكن اقتفاء بعض حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي التي شهدتها اليابان. ومع ذلك، يتضح من جميع الحالات أن سرعة توفير الاتصالات والمعلومات من المشغلين ذوي الصلة والوكالات الحكومية ذات الصلة في البلدان المصدرة حاسمة الأهمية لتمكين البلدان المستوردة من أخذ قرار بالاستجابة الملائمة والإدارة الملائمة. وقد نجح اليابان في إدارة حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي بمثل هذه الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لذلك، استطاعت أن تتخذ الإجراءات الإدارية المناسبة عندما تتوفر مثل تلك الاتصالات والمعلومات.

في اليابان، حتى بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية، يحتفظ بقنوات الاتصال مفتوحة مع أصحاب المصلحة بغية إنشاء أساليب كشف وبروتوكولات رقابة معززة للتعامل مع أحداث محتملة في المستقبل. وقد كان التعاون بين المشغلين ذوي الصلة وحكومات البلدان المصدرة وحكومات البلدان المستوردة مفتاح النجاح في الاستجابة لحالات الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. وبالنسبة لليابان، كبلد مستورد، الحيلولة دون الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي أحد أهم الأنشطة في إدارة التحويل الوراثي. وحالياً، يقدم المنتجون الرئيسيون للمحاصيل المحورة وراثياً ملفاً لتقييم السلامة إلى حكومة اليابان تقريباً في الوقت نفسه الذي يقدمونه إلى حكومة بلد الإنتاج. وقد وجد أن هذا الإجراء فعال جداً في تجنب حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وفي الختام، يرى اليابان أن من الضروري أن يتحمل التجار وتتحمل الشركات المنتجة لمنتجات محورة وراثياً والوكالات الحكومية للبلدان المصدرة مسؤولية التعاون مع البلدان المستوردة. ويعتقد اليابان أن بالإمكان إدارة حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي إذا ما أدى جميع أصحاب المصلحة أدوارهم أداءً ملائماً.

وعلق المغرب أن التمييز بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي في بعض البلدان أدى إلى تعقيد المسألة، كما إلى تعقيد التحليل الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثيره على العرض والطلب. وعلق السيد Morrison أنه لم يجر في المسح التقني الذي أجرته الفاو أي تمييز بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. غير أن الفاو قامت في التحليل بتفسير المباحثات بشأن العتبات على أنها تنطبق فقط على حالات الوجود المنخفض المستوى. وبغية فهم الآثار الواضحة للوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي أو الوجود المنخفض المستوى وحده أو الوجود العرضي وحده، من الضروري جمع المزيد من البيانات من البلدان المفردة عن طريق أسئلة مفصلة. وقد كانت نتائج الدراسة الحالية نتائج أولية مستقاة من الردود على أسئلة المسح التي كانت ذات طبيعة أكثر عمومية.

6-2-7 عدم جود لوائح تنظيمية و/أو سياسات أو محدوديتها

علقت مصر أنه لا توجد مبادئ توجيهية ولا لوائح تنظيمية بشأن الأغذية/الأعلاف المحوّرة وراثياً في البلد. غير أن مصر أنشأت مركزاً للتكنولوجيا الحيوية تلقي اعتماد المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (آيسو). وقد بدأ المركز تنظيم حلقات عمل مختلفة وهناك حاجة إلى إجراء مراجعة لأطر السياسات التنظيمية. وتود مصر أن تؤكد للمجتمع الدولي أنها ترغب في تعزيز قدراتها على العمل في مجال تقييم سلامة الأغذية/الأعلاف المتضمنة كائنات محوّرة وراثياً وتوفير البيانات/المعلومات لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً.

وذكرت توغو أن البلد وضع لائحة تنظيمية للمنتجات المحوّرة وراثياً عام 2009، ولكن ليس بشأن الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي بشكل خاص. وتود توغو الحصول على مدخلات من مزيد من البلدان الأكثر تقدماً لتتمكن من تقييم الطريقة الأفضل لإدارة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وأيد المغرب وجهة النظر هذه وذكر أنه سيكون من المفيد فهم ما يتوفر حالياً للبلدان المنتجة لمنتجات محوّرة وراثياً لإدارة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. أما بالنسبة للمغرب فمن المهم إعداد تدابير تنظيمية كافية لضمان السلامة. وينبغي أن تشمل المدخلات من البلدان الأكثر تقدماً إيجاد مقايضة بين مستوى المخاطر المتوقعة والأثر التجاري. وبذلك، يمكن للعديد من البلدان اعتماد نهج أكثر انتظاماً بدلاً من اتباع نهج كل منتج على حدة. واقترح المغرب أن تعمل المجموعة في الوقت نفسه على توضيح مستوى المخاطر وكذلك الأثر التجاري للتوصل إلى وضع يكسب فيه الجميع. وعرضت كندا مشاركة النهج الذي تتبعه للوجود المنخفض المستوى مع توغو والمغرب، وأقرت أيضاً بأنه لا يوجد هناك حل واحد للوجود المنخفض المستوى؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يعدّل كل بلد إطاره التشريعي لمعالجة هذه المسألة. ولكن إذا قررت بلدان استخدام إطار جديد مناسب لها، فمن المهم أيضاً بالقدر ذاته أن تكون قادرة على تنفيذ القرارات.

علّق السيد Morrison أن الواقع هو أن للبلدان المختلفة سياسات مختلفة ومن المهم تبادل معلومات بشأن هذه السياسات المختلفة. ومن الضروري لإجراء تحليل تقني أكثر عمقاً الحصول على معلومات عن التنفيذ الفعلي وعن ممارسات الإنفاذ. ورداً على سؤال المغرب، ذكر السيد Morrison أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من النقاش بين البلدان لمساعدة البلدان المفردة على اتخاذ خيارات وإيجاد مقايضة متوازنة بين المخاطر المتوقعة والأثر التجاري.

8- الجلسة السابعة: التحديات والفرص للبلدان النامية

1-8 رئيس الجلسة السابعة

ترأست الجلسة السابعة السيدة Aidara-Kane. وقدمت رئيسة الجلسة نظرة عامة سريعة عن الجلسة، وطلبت من الحاضرين التركيز في جلسة التباحث على القضايا المتصلة بالبلدان النامية.

2-8 بوتان: عرض حالة قطرية

عرضت السيدة **Kinley Pelden**، مسؤولة رئيسية في مجال التنظيم والحجر الصحي، شعبة مراقبة الجودة والحجر الصحي، الهيئة التنظيمية للزراعة والأغذية في بوتان الوضع في البلد. وأوضحت أن بوتان لم تبلغ عن أية حالات وجود منخفض المستوى أو وجود عرضي بسبب الافتقار إلى قدرات الكشف. وتتوقع بوتان أنه حالما يتم بناء قدرات الكشف عن المنتجات المحوّرة وراثياً وفحصها، ستخضع كافة السلع الزراعية ولسلع الأغذية إلى اختبارات للتحقق من وجود كائنات محوّرة وراثياً وذلك لحماية صحة الإنسان ونظام الزراعة والبيئة. وقد فُحصت جميع السياسات الإنمائية، بما في ذلك سياسة السلامة الحيوية، من خلال أداة السياسة الوطنية والتخطيط التي تضمن أن تساهم الأحكام في أركان السعادة الوطنية الإجمالية: تنمية اجتماعية-اقتصادية مستدامة، والحفاظ على التراث الثقافي، والمحافظة على البيئة، والحوكمة الرشيدة.

وأوضحت السيدة Pelden أن بوتان أصبحت طرفاً في الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي في أغسطس/آب 1995. وفي وقت لاحق، أنشئ المركز الوطني للتنوع البيولوجي ووضعت خطة عمل التنوع البيولوجي عام 1998. وصادقت بوتان على بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الحيوية الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي في 26 أغسطس/آب 2002. وقد اعتمدت سياسة صارمة بشأن الكائنات المحورة وراثياً انعكست في العديد من الوثائق، مثل الإشعار الوزاري لعامي 2000 و2011 والإطار الوطني للسلامة الحيوية لعام 2006 ومشروع قانون بوتان للسلامة الحيوية لعام 2014. ويحظر مشروع القانون الأخير هذا استيراد الكائنات المحورة وراثياً ومنتجاتها القادرة على التكاثر، كما يحظر عبورها وإدخالها المتعمد واستخدامها والبحث والتطوير فيها. وتشمل الإعفاءات الأساليب التقليدية لتربية وإكثار النباتات والحيوانات التي لا تتضمن استخدام تكنولوجيا حيوية حديثة والمنتجات المشتقة من كائنات محوّرة وراثياً المستخدمة للمواد الصيدلانية المعدة للاستخدامين البشري والبيطري. وينص مشروع القانون على تقديم الدعم القانوني لبناء القدرات والتنظيم، وإنشاء هيئة لصنع القرار، وسلطة مختصة للتنفيذ، ومجموعة عمل تقنية مع منتدى تقني وآلات تقنية، وإطار للتنظيم. وتشمل التشريعات الحالية التي تشير إلى الكائنات المحوّرة وراثياً ومنتجاتها قانون بوتان للأغذية لعام 2005، والقواعد واللوائح التنظيمية للبذور لعام 2006، والقانون الوطني لحماية البيئة لعام 2007.

أما التحديات فكثيرة، ومنها عدم توفر قدرات تقنية كافية، من حيث الموارد البشرية والمرافق على حدٍ سواء، في المختبرات وللتفتيش. كما شكّلت إمكانية الحصول على معلومات أيضاً مشكلة رئيسية؛ غير أن ما يخفف من حدة المشكلة عقد الاجتماعات والمنتديات مثل هذا الاجتماع، وخاصة برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً. وينبغي أن يكون أحد الأغراض الأساسية لمتابعة بحث وتطوير الكائنات المحوّرة وراثياً هو تحقيق الأمن الغذائي، ومن الضروري أن يكون النظام بأكمله أكثر حساسية تجاه سياسات البلدان النامية وظروفها وقدراتها. العرض متاح على الإنترنت على <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/a-z-index/biotechnology/LLP/>

3-8 - جلسة تباحث منظم

1-3-8 شواغل البلدان النامية مقابل شواغل البلدان المتقدمة

علق السيد Kleter أن التصور المحدد في العرض الذي قدّمته بوتان لم يكن فقط من وجهة نظر البلدان النامية بل يتعلق أيضاً ببعض السياسات في البلدان المتقدمة. وتشمل المسائل حق المستهلكين في الحصول على معلومات، من حيث المعرفة والاختيار، والآثار الاجتماعية-الاقتصادية. وتغطي اللوائح التنظيمية متطلبات السلامة والمعايير والاعتبارات وغيرها من المسائل التقنية الأخرى، لكن الاعتبارات المشروعة الأخرى غير مشمولة إلا نادراً. وأقرت كندا بأن تصورات المستهلك مسألة حقيقية، لكنها أشارت إلى أنه لا يسع المشاورة التقنية تغطية مثل هذه المسألة. أما الهدف الأسمى للمنظمين الكنديين فهو السلامة، وتسعى كندا إلى إيجاد سبل للتحقق من سلامة أحداث ووفق عليها في بلدان أخرى، ومن هنا فإن نشر وتعميم المعلومات المتعلقة بتقييمات السلامة في البلدان أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، تنشر كندا موجزاً لتقييمات السلامة على موقعها على الإنترنت، كما تظهر هذه التقييمات على برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً (<http://fao.org/gm-platform>). وعلقت المكسيك أيضاً على أهمية برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً. وشجعت موظفي الفاو على توفير متابعة مكثفة وضرورية مع جميع الأعضاء لتشجيع تنفيذ الملحق الثالث للخطوط التوجيهية الخاصة بالنباتات والترويج لاستخدام البرنامج.

وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية الحاضرين بأن المسألة ليست مسألة بلدان متقدمة مقابل بلدان نامية، فعدد البلدان النامية التي تزرع منتجات تكنولوجيا حيوية زراعية أكبر من عدد البلدان المتقدمة التي تفعل ذلك. فمن أصل 27 بلداً يزرع حالياً منتجات تكنولوجيا حيوية، هناك 19 بلداً نامياً. ولذا ليس منطقياً تصنيف البلدان إلى نامية أو متقدمة عند مناقشة هذه المسألة. فالبلدان النامية الـ 19 تستخدم 94 مليون هكتار لزراعة منتجات تكنولوجيا حيوية زراعية، ويوجد 16.5 مليون مزارع من البلدان النامية أن هذه التكنولوجيا مفيدة. ومن المهم أيضاً إدراك أنه ليس كل البلدان تزرع محاصيل محوّرة وراثياً وأن هناك بلداناً لا تملك إطاراً تنظيمياً يعمل تماماً. ويمكن استخدام هذه العوامل عند تصنيف البلدان إلى مجموعات عند بحث التحديات.

2-3-8 احتياجات تنمية قدرات إنشاء/تحسين الأطر التنظيمية

ذكرت بنن أنه ليس لديها إطاراً تنظيمياً حالياً للأغذية المحوّرة وراثياً. ويواجه البلد وضعاً صعباً بسبب تطوير كائنات محورة وراثياً في بلدان مجاورة. وترى بنن أن ذلك أحد مشاكل البلد، وليست هناك عملية صنع القرار حتى بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالكشف، لأنه ليس لديها إطار تنظيمي. وتحاول بنن تطوير قدرات استخدام أدوات للكشف عن الكائنات المحوّرة وراثياً. وهي لا تعرف ما هي الاحتياطات والخيارات وإجراءات الإدارة المتوفرة إذا حدثت حالات وجود منخفض المستوى/وجود العرضي في البلد. وذكرت بوتسوانا أن المشاورة التقنية كانت مفيدة للعديد من البلدان التي لديها أنظمة ذات صلة. غير أن البلدان، مثل بوتسوانا، التي لا تملك ضوابط على الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي قد أهملت. وتود بوتسوانا معرفة ما إذا كان بوسع الفاو أن تقدم المساعدة إلى البلدان التي ليس لديها إطار تنظيمي. وسألت بوتسوانا أيضاً الفاو عن موقفها تجاه الكائنات المحوّرة وراثياً. وردت أمانة الفاو أن الفاو يمكن أن تقيم جدوى تقديم مساعدة تقنية إلى البلدان النامية لتضع أطرها التنظيمية أو تحسّنها إذا تلقت طلباً رسمياً بذلك. وأوضحت

الأمانة أن المنظمة لا تخبر الأعضاء بما ينبغي أن يقرروه ويفعلوه، لكنها تقدّم الدعم الفني للأعضاء كي يفهموا العوامل الأساسية ويتخذوا قراراتهم الخاصة بهم.

3-3-8 احتياجات تنمية قدرات الكشف والرصد

أيدت ماليزيا أهمية تنمية قدرات الكشف والرصد التي سلطت الضوء عليها بوتان في عرضها. فعند الإشارة إلى الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في البلدان النامية، يتعلق الأمر بمسألة قدرات الكشف والرصد. وإذا لم تكن هناك أية قدرات، فلن يكون هناك أي استنتاج بشأن ما إذا كان الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي يحدث أو لا يحدث. وشددت ماليزيا أيضاً على أهمية النظر، عند وضع سياسة وطنية بشأن الوجود المنخفض المستوى، في المادة 17 من بروتوكول كارتاخينا، فيما يتعلق بالنقل غير المقصود عبر الحدود للكائنات الحيّة المحورة وراثياً. ومن المهم أيضاً النظر في آليات التوسيم المحلية للأغذية المحورة وراثياً في تحديد عتبة الوجود المنخفض المستوى. وذكرت ماليزيا أنها لاحظت أن الصين والهند لم تشاركا في المسح الذي أجرته الفاو. وهذان البلدان مستوردان رئيسيان للحبوب في المنطقة، وستكون نتائج المسح أكثر جدوى لو كانت هناك بيانات من هذين البلدين كليهما تتعلق بحالات الوجود المنخفض المستوى. وردت الصين أنها حاولت إرسال ردودها إلى الفاو، ولا تفهم لماذا لم تستلمها الفاو. وأوضحت الصين أنها واجهت حالة وجود منخفض المستوى في الماضي بسبب الافتقار إلى نظام موافقة متزامن. وذكرت الصين أنها تعتبر أن هذه المشاورة التقنية هامة جداً للعالم، وأنه ينبغي السعي إلى مواءمة دولية لتعريف الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي. والصين على استعداد للمساهمة في إنشاء فريق خبراء تقني لوضع مثل هذه التعاريف على المستوى الدولي. وأكدت أمانة الفاو أنها لم تستلم الرد على المسح وستطلب من الصين إعادة إرساله.

وذكر الاتحاد الأوروبي أنه سيدعم أيضاً بناء قدرات البلدان النامية. وهو يعتبر أن الرقابة والكشف عن الكائنات المحورة وراثياً أمران هامان ولديه برامج مختلفة لتوفير التدريب المتعلق ببناء قدرات الكشف في البلدان النامية. وفيما يتعلق بتقييم سلامة الأغذية والأعلاف المحورة وراثياً فإن جميع آراء الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية متاحة للعموم.

4-3-8 احتياجات تنمية القدرات لتنفيذ الملحق الثالث للخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي الخاصة بالنباتات

علقت الأرجنتين على مسألة قدرات الكشف وشددت على ضرورة تنفيذ الملحق الثالث للخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي الخاصة بالنباتات، بدلاً من مجرد امتلاك قدرات الكشف التقنية. وأشارت الأرجنتين إلى أن العديد من البلدان يقدم مساعدات لدعم بلدان أخرى لتحسين قدراتها في مجال الاختبار والكشف. ومع ذلك لم تتوفر مساعدات لبناء قدرات تنفيذ الملحق الثالث. وبشأن مسألة الوجود العرضي، شاركت الأرجنتين الحاضرين خبراتها التي تبين أن تنفيذ الضوابط المناسبة على أرض الواقع ليس أمراً سهلاً. ويفترض أن تكون البلدان النامية الأخرى قادرة على تطبيق الممارسات الجيدة لتجنب أحداث الوجود العرضي.

5-3-8 مسألة عدم التماثل

علقت أوغندا على مسألة عدم التماثل، قائلة إن منظمة البحوث الزراعية الوطنية في أوغندا بصدد تطوير كائنات محوّرة وراثياً ومحاصيل محورة وراثياً مخصصة للاحتياجات الأفريقية ولمعالجة مسائل المحاصيل المحلية الأصلية التي لا تتوقع أوغندا أن تندرج في التجارة الدولية. وأوضحت أوغندا أنها تطور ذرة محوّرة وراثياً بسمات مقاومة للجفاف. وتعتبر أوغندا أن ذلك يمكن أن يكون مسألة مثيرة للقلق في المستقبل، فيما يتعلق بالوجود المنخفض المستوى، ذلك أنه بمجرد أن ينتج المزارعون هذه المحاصيل للاستهلاك المحلي في أوغندا، قد يعبر بعضها الحدود، فيشكّل ذلك تحدياً لأوغندا والبلدان المجاورة. وأوضحت أوغندا أنه كانت هناك بعض المبادرات في أفريقيا بشأن البحوث واللوائح التنظيمية، لكن اشتغال البلدان الأفريقية جميعها كان أمراً صعباً. واقترحت أوغندا أن جعل مثل هذه المبادرات التنظيمية إقليمية قد يكون مفيداً، ويمكن للمنظمات الدولية مثل الفاو أن تدعم مثل هذه المبادرات لمساعدة البلدان ذات القدرات المحدودة. وعلقت أمانة الفاو أن الفاو يمكن أن تقيم جدوى توفير دعم تقني في هذه المسألة إذا ما تلقت طلباً رسمياً بذلك.

9- الجلسة الثامنة: الوجهات المستقبلية

1-9 رئيس الجلسة الثامنة

ترأس الجلسة الثامنة السيد Kearns. وسلط رئيس الجلسة الضوء على أن بعض البلدان النامية ذكر في وقت سابق أنها بصدد مراجعة أو وضع أطر للسياسات التنظيمية. ووضّح العرض الأول، الذي قدمه السيد Falck-Zepeda من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن من المتوقع أن تزداد حالات الوجود المنخفض المستوى وأن مسح الفاو أظهر أيضاً ازدياداً مطرداً لهذه الأحداث. ومن الجلسات السابقة، فهتمت البلدان الآن أن مسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي موجودة عالمياً. ومن الضروري فهم الوجهات المحتملة في المستقبل.

2-9 جلسة تباحث منظم

1-2-9 عوامل يحتمل أن تؤثر على الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في المستقبل

حددت وثيقة المعلومات الأساسية للفاو العوامل التالية التي يحتمل أن تؤثر على وقوع أحداث وجود منخفض المستوى/وجود عرضي في المستقبل (انظر القسم 8 من وثيقة المعلومات الأساسية 1):

- 1- الحجم المتزايد للمحاصيل المحوّرة وراثياً المنتجة (الأثر المحتمل: مرتفع)؛
- 2- الحجم المتزايد للمحاصيل المحوّرة وراثياً المتداولة تجارياً (الأثر المحتمل: مرتفع)؛
- 3- التنوع المتزايد للسمات الجديدة المستخدمة للمحاصيل المحوّرة وراثياً (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 4- الاختلاط غير المقصود (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 5- التوقيت المختلف للموافقات التي تُطلب خارج البلد المنتج- إجراءات الموافقة غير المتماثلة (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛

- 6- السياسات المتنوعة بشأن الوجود المنخفض المستوى (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 7- المستويات المتنوعة لتنفيذ وإنفاذ اللوائح ذات الصلة (الأثر المحتمل: متوسطة-مرتفع)؛
- 8- المتطلبات المتنوعة للتوسيم (الأثر المحتمل: منخفض)؛
- 9- الاستخدام المتزايد للتقنيات البيولوجية الجزيئية المتقدمة (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 10- الحساسية المتزايدة لأساليب الكشف (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 11- القدرة المحسنة للبلدان النامية على الكشف (الأثر المحتمل: منخفض-متوسط)؛
- 12- التقدم في برامج تربية النباتات (الأثر المحتمل: متوسط-مرتفع)؛
- 13- التقدم في استخدام تكنولوجيات تفاعلات "الجينوم" لغايات الكشف (الأثر المحتمل: منخفض-متوسط).

9-2-2 أحداث وجود منخفض المستوى/وجود عرضي متوقعة في المستقبل

علقت أستراليا أن الوجود المنخفض المستوى مسألة هامة في البلد للتجارة في الزراعة وللأمن الغذائي العالمي. وتدرك أستراليا أن الطلب على الأغذية سيتنامى في السنوات المقبلة وسيتنامى حجم التجارة الزراعية، خصوصاً في منطقة آسيا، بصورة درامية؛ ولذا، ترى أستراليا أن احتمال وقوع أحداث وجود منخفض المستوى سيزيد. وأبلغت أستراليا الحاضرين أنها تقوم حالياً بوضع إطار لمختلف سيناريوهات الوجود المنخفض المستوى لغاية صنع القرار المنظم. ويفترض أن يساعد الإطار البلد على اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة في الوقت المناسب في حالات الوجود المنخفض المستوى. وستواصل أستراليا تبادل المعلومات بشأن تقييم سلامة المنتجات المحورة وراثياً على برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحورة وراثياً.

وذكرت المكسيك أن حالات الوجود المنخفض المستوى قد تصبح أكثر تعقيداً مع تحسن قدرات البلدان النامية على تطوير المنتجات المحورة وراثياً. وتعتبر المكسيك أن المشاورة التقنية الحالية ستساهم إلى حد كبير في تحديد احتياجات بناء القدرات في مجال الوجود المنخفض المستوى لبعض البلدان النامية وتدرك أهمية التعاون الدولي. غير أن المكسيك تعتبر أيضاً أن تكنولوجيات جديدة، من مثل تقنيات تربية النباتات، ستطلب المزيد من المساعدة التقنية من المنظمات الدولية، مثل الفاو، لتشجيع المزيد من تبادل المعلومات. وشددت المكسيك أيضاً على أنه سيكون أكثر أهمية في المستقبل تعزيز الشراكات بين المصدرين والمستوردين، وكذلك بين القطاع العام والخاص لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان الأعضاء.

وأشارت كندا إلى، في حين أنه من الصعب التنبؤ بالوجهة، فإن مخاطر ازدياد الوجود المنخفض المستوى مرتفعة. ومن المهم للبلدان التوصل جماعياً إلى فهم مشترك لهذه المسألة المعقدة قبل احتمال حدوث المزيد من انتشار حالات الوجود المنخفض المستوى التي تسبب انقطاعاً في التجارة لا لزوم له. ويطرح الـ "صفر تسامح" الصارم عدداً من الأسئلة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ولذا تقدّر كندا هذه المناقشات كأساس جيد لإجراء حوار في المستقبل.

وعلقت تركيا أن البلد يتوقع أن تزيد حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في المستقبل. ومع ذلك، في الوقت نفسه، تعتبر تركيا أن هذه المسألة ستكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنواع السياسات التي تنفذها البلدان المختلفة. واقترحت تركيا أنه ينبغي أن تكون البلدان مدركة لهذه المشكلة الآن، كي تكون إدارة الوجود المنخفض

المستوى/الوجود العرضي ممكنة وكي يمكن أن تنخفض حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وينبغي في هذا الصدد تنفيذ الممارسات الجيدة على الصعيد الميداني.

علقت الأرجنتين أن من المفيد تحليل الجهات المستقبلية المتوقعة. غير أنها حاجت بأن العوامل 9 و10 و11 و12 و13 التي حددتها دراسة الفاو. ففي حين أن تقنيات تربية النباتات الجديدة هامة، إلا أن هذا العامل لا يتوقع أن يؤثر على حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وشككت الأرجنتين في العاملين 10 و11 بالقول إن لدى تكنولوجيات الكشف المتطورة الحالية بالفعل حساسية تحليلية جيدة جداً، فهي أدنى من معظم العتبات، ولذا لن يتأثر الوضع. بدلاً من ذلك، أكدت الأرجنتين على مسائل الأساسية مثل العامل رقم 5، مسألة عدم التماثل، التي تتزايد في البلدان النامية. واقترحت أيضاً إدراج نقطة إضافية تتعلق بانتهاء صلاحية الموافقات. وتعتبر الأرجنتين أن تلك هي الاعتبارات الأساسية للجهات المستقبلية. وعلقت أمانة الفاو أن مسألة حساسية الكشف قد تؤثر على الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في المستقبل إذا ما كانت هناك سياسة "صفر تسامح".

وعلق السيد Kleter أن من المهم أن يؤخذ بالاعتبار أن المناقشات الحالية تستند إلى وجهات نظر صناعي السياسات والمنظمين ومقيمي ومدراء ومحلي المخاطر. فقد يضع المنظمون متطلبات كشف، لكن هناك مبادرات خاصة لها متطلبات كشف روتيني. ومن المهم اعتبار وجهات نظر الشركات والمنتجين، بما في ذلك منظمات الزراعة العضوية وسلاسل محلات السوبر ماركت والجمعيات الصناعية للمنتجات غير المحورة وراثياً. ولدى المبادرات الخاصة هذه متطلباتها الخاصة بها بالنسبة للمنتجين وصغار المزارعين، وهي في كثير من الأحيان تتبع بروتوكولات كشف خاصة بها. وقد يكون ذلك مفيداً في النظر في الجهات المستقبلية، وتقرير ما إذا كان يتعين على المنظمين جميعهم وضع متطلبات كشف لاجتناب الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي.

وأشار السيد Falck-Zepeda من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إلى تقرير مركز البحوث المشترك الأوروبي لعام 2009 الذي توقع أنه سيكون هناك 120 حدثاً مفرداً من أحداث التحوير الوراثي في التجارة الدولية بحلول عام 2015. وذكر التقرير أيضاً أنه ستكون هناك زيادة في الوجود المنخفض المستوى في المستقبل. وأوضح أن الملحق الثالث للخطوط التوجيهية للدستور الغذائي الخاصة بالنباتات سيكون أداة ممتازة للمساعدة على بناء الثقة بين البلدان. ويفتح ذلك الطريق أمام خيارات سياسية إضافية بالنسبة للمرونة في إعادة المزامنة بين البلدان من حيث تقييم سلامة المنتجات. وقال السيد Falck-Zepeda، مشيراً إلى العرض الذي قدمه في وقت سابق، إن تكلفة الامتثال لبعض أطر السياسات والقرارات تعتمد على إمكانية تنفيذها. ومن المهم إنشاء إطار واتخاذ قرارات عملية. فالسياسات غير العملية باهظة التكلفة. وتبادل المعلومات عن أطر السياسات والقرارات هذه بالغ الأهمية أيضاً. فالتواصل الجيد بين البلدان (المصدرة والمستوردة) والمطورين والمنتجين والتجار أمر أساسي.

وعلقت رابطة الصناعة الأوروبية على التجارة العضوية التي ذكرها السيد Kleter وأكدت أن هناك تجارة في المنتجات التقليدية والمنتجات العضوية والمنتجات المحورة وراثياً. وبالنسبة للتجار، من المفيد أنه كان للاتحاد الأوروبي من البصيرة ما جعله يحدد عتبة الوجود العرضي في التشريع العضوي عند حد 0.9 في المائة للمنتجات المحورة وراثياً، لأن من المستحيل تقريباً تحقيق الامتثال لو أن التشريع تبني "صفر تسامح".

وذكرت الولايات المتحدة الأمريكية، أنه من منظور الولايات المتحدة، الحل الأساسي للتقليل إلى أدنى حد من أثر الوجود المنخفض المستوى على التجارة هو أن يكون هناك نظام تنظيمي فعال في كل بلد يوافق على الطلبات المقدمة على أساس علمي وفي الوقت المناسب.

9-2-3 توفير المعلومات ومسؤوليات البلدان المصدرة/المستوردة

أوضح السودان أن حكومته تطلب من التجار توفير معلومات أولية قبل شحن منتجاتهم من البلد المصدر. ومع ذلك، واجه السودان العديد من حالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. ويود السودان أن يعرف لم لا توجد آلية يطلب من خلالها من البلدان المصدرة توفير معلومات قبل شحن المنتجات. ويعتبر السودان أنه، إذا توفر أقصى حد من المعلومات، فإن ذلك سيقبل من انقطاع التجارة. وقطاع المستحضرات الصيدلانية ناجح في هذا الصدد، وينبغي على قطاع الزراعة أن يقوم بالمثل.

وعلق الكاميرون أن بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية تنتج وتصدر العديد من المحاصيل المحوّرة وراثياً. ولا ينتج الاتحاد الأوروبي قدر ما ينتج الأمريكيون. وقد دُكر خلال المشاورة التقنية أن الدول المنتجة تواجه صعوبات في فصل المحاصيل المحوّرة وراثياً عن المحاصيل غير المحوّرة وراثياً لأن الاختلاط العرضي يمكن أن يحدث أثناء أية خطوة من خطوات سلسلة إمدادات الأغذية. وتعتقد الكاميرون أنه يتعين في المستقبل على البلدان جميعها، المتقدمة منها والنامية، تعزيز تنفيذ الممارسات الجيدة في مناولة البذور والنباتات بدقة. وأيضاً، ينبغي على البلدان المصدرة جميعها أن تنفذ بانتظام إدارة مراقبة جيدة ومتطلبات توسيم سليمة قبل التصدير. وقد أوضح عرض السيد Morrison أن البلدان النامية قد تكون منكشفة جداً على المخاطر في هذه الحالة. فإذا لم يتوفر لها نظام كشف للتحقق من جودة الشحنات، يمكن أن يرسل أي شيء إلى هذه البلدان النامية دون معلومات صحيحة. وتعتبر الكاميرون أنه لا ينبغي أن تعاني من ذلك البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية التي لا تتوفر لها قدرات تقنية، وتطلب من الفاو تقديم مساعدة بحيث يستطيع مثل هذه البلدان تحقيق المستوى ذاته من الكشف لتمكين التجارة العادلة. وأيدت غانا تعليق الكاميرون، وشددت على أنه ينبغي أن تكون هناك مع الشحنات جميعاً وثيقة تشير إلى مستوى الكائنات المحورة وراثياً فيها. وهذه الوثائق هي الضمانات الوحيدة التي تثق بها البلدان النامية. وإذا لم تكن هناك ثقة، فإن انكشاف هذه البلدان على المخاطر يصبح جدياً جداً. وأيدت الصين تعليق الكاميرون، وذكرت أنه ينبغي على البلدان المصدرة أن تأخذ بالاعتبار اللوائح التنظيمية في البلدان المستوردة. وردّ السيد Kleter وأوضح أن بعض البلدان يطلب الحصول على شهادات معينة. على سبيل المثال، تستورد هولندا، كونها تاجراً كبيراً للحبوب، محاصيل من الأرجنتين ثم تصدر منتجات زراعية للصين. وتطلب الصين شهادات وتزودها هولندا بها. وقد تكون هذه آلية فعّالة عندما يكون التجار على استعداد للدفع مقابل الشهادات. ردت كندا على ذلك وأشارت إلى أن بعض الاختلاط حتمي في التجارة الدولية. وقد كانت هناك حالات اكتشفت فيها آثار محاصيل محوّرة وراثياً في سلع تقليدية غير محوّرة (مثل الكانولا في الخردل). ويمكن أن تجلب آثار المنتجات من بلدان أخرى وتنتقل في المخازن وسفن النقل وتجد طريقها إلى الصادرات. ولذا ترى كندا أن الوجود المنخفض المستوى مسألة عالمية يحتمل أن تؤثر على المصدرين والمستوردين جميعاً وتحتاج إلى حل عالمي.

4-2-9 الحيلولة دون حالات الوجود المنخفض المستوى بالموافقات غير المتزامنة

علق الاتحاد الأوروبي على الافتقار إلى التزام. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأنه يمثل مشكلة ويود بحثه مع الشركاء التجاريين. فبعض البلدان التي تنتج كائنات محوّرة وراثياً لا يقدم بالضرورة ملفاً للاتحاد الأوروبي للموافقة عليه، وعندئذ تنشأ مسألة الافتقار إلى التزام. والاتحاد الأوروبي مستعد لتسهيل عملية تقديم الطلبات للحيلولة دون حالات الوجود المنخفض المستوى في المستقبل.

5-2-9 الحيلولة دون حالات الوجود المنخفض المستوى بالموافقات غير المتماثلة

علّقت ماليزيا على الموافقات غير المتماثلة وتساءلت عن علاقتها بعدم رغبة المطورين في الحصول على تراخيص في الأسواق غير الجذابة، ما يساهم في الوجود المنخفض المستوى. وترى ماليزيا أنه ينبغي على المطورين تقديم طلبات إلى جميع من يسمحون بالكائنات المحوّرة وراثياً. رد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي على جميع مقدمي الطلبات أن يقدموا ملفات في الوقت المحدد، ويأخذوا بالاعتبار الفترة الزمنية اللازمة لعملية الترخيص في البلدان المستوردة. فإذا كانت الملفات كاملة وقدمت في الوقت المحدد فإن ذلك يحول دون التأخير. وذكر الاتحاد الأوروبي أن التمييز بين الوجود المنخفض المستوى والوجود العرضي لن يكون هاما. ومع ذلك، يمكن أن يكون التحليل في المستقبل مفيداً لفهم ما إذا كان للوجود العرضي أثر على التجارة. وشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على أنه لم يواجه وجوداً منخفض المستوى غير متزامن في السنوات الماضية، لكنه واجه وجوداً عرضياً. وردّت كندا أنها تدرك أن تقديم طلبات كاملة سيساعد على الحد من التأخيرات في الموافقة، إلا أن هناك عوامل أخرى تساهم في التراخيص غير المتماثلة. فعلى سبيل المثال، بسبب الافتقار إلى الموارد والقدرات، قد لا يقدم المطورون غير التقليديين كجامعات البحوث في البلدان النامية طلبات للبلدان المختلفة للحوادث المحورة وراثياً التي يطورونها.

10- الجلسة التاسعة: الاحتياجات للبيانات/المعلومات

1-10 رئيس الجلسة التاسعة

ترأست الجلسة التاسعة السيدة **Renata Clarke**، الفاو. وقدمت رئيسة الجلسة أولاً نظرة عامة عن الجلسة، وذكرت أن المقصود منها هو بحث الاحتياجات للمعلومات/البيانات لتحقيق فهم أفضل لتطور مسألة الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي في المستقبل القريب.

2-10 جلسة تباحث منظم

1-2-10 منتديات مستقبلية لتبادل المعلومات

علّقت كينيا أن المشاورة التقنية الحالية كانت بالفعل فرصة لتبادل المعلومات وأوضحت عدداً من المسائل. وهناك في كينيا نظام قواعد تنظيمية للسلامة الحيوية، ولكن من ناحية الاستجابة للمسائل التي نوقشت في هذه المشاورة التقنية، ترغب كينيا في مراجعة هذا النظام لتوفير إدارة وردود أفضل لحالات الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي.

في المستقبل. وشددت كينيا أنه لا يمكن تجاهل الأثر الاجتماعي-الاقتصادي، وسيطالب المستهلكون عموماً بمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، كما حول الاعتبارات المحددة المتعلقة بالوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. وأيد اليابان التعليق الذي أدلت به كينيا، وذكرت أنه من المهم النظر لا فقط في مسائل التجارة ولكن أيضاً في المسائل الاجتماعية-الاقتصادية وفي ولايات التشريع لأفضليات أصحاب المصلحة وتوفر الموارد. وفي المستقبل، سيكون تبادل مثل هذه المعلومات والتحليلات المتعمقة مفيداً.

وعلقت سوازيلند أن المشاورة التقنية كانت غنية جداً بالمعلومات. وطلبت سوازيلند منتدى آخر تنظمه الفاو تستطيع البلدان فيه تقديم المزيد من التعليقات حول هذا الموضوع. ولم يكن بعض البلدان المشاركة مستعداً للتحدث في هذه المشاورة التقنية بسبب الافتقار إلى المعرفة والمعلومات.

10-2-2 توفير منظمة الأغذية والزراعة للمعلومات التقنية عن تحليل التجارة والرفاه

ذكر السيد Morrison أن الفاو على استعداد لتزويد البلدان بالمعلومات والتحليل لتساعدها على اتخاذ قرارات بشأن العناصر المختلفة للرفاه. وإذا اعتبر أن مثل هذا التحليل يمكن أن يكون مفيداً، سيكون جمع البيانات المتواصل ضرورياً لتحقيق فهم أفضل للوضع الحالي ولتوقع الجهات المستقبلية. وطلبت أمانة الفاو إلى السيد Falck-Zepeda شرح تحليل ممكن لآثار انقطاع التجارة بسبب الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي على الرفاه. وردّ السيد Falck-Zepeda أن مسحاً يتضمن بيانات خاصة بالبلد المعني ومعلومات عن العلامات الموصوفة في العرض السابق يفترض أن يعالج المسألة. ويجري المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حالياً دراسة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف الخاص، ويمكن لدراسات حالة فيها أمثلة ملموسة من بلدان مختلفة أن تعزز التحليل. كما أن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يهدف أيضاً في المستقبل إلى دراسة مسألة تكلفة الامتثال.

10-2-3 تبادل المعلومات على برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً

أكدت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى على أهمية برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأغذية المحوّرة وراثياً (<http://fao.org/gm-platform/>). وشجعت الولايات المتحدة أعضاء بقوة على ملء البرنامج بالبيانات والمعلومات ذات الصلة، واقترحت أنه يتوجب على الفاو أن تواصل الترويج للبرنامج على مستوى جميع أعضائها. وأيد هذا التعليق أيضاً في جلسات التباحث السابقة كل من الأرجنتين وأستراليا وبوتان وكندا ومصر والمكسيك ومنظمة غير حكومية.

11- الجلسة العاشرة: الجلسة الختامية

11-1 الجلسة الختامية: أمانة منظمة الأغذية والزراعة

اختتمت أمانة الفاو المشاورة التقنية بتذكير الحضور أن هدف المشاورة كان التوعية بهذا الموضوع. ولم يكن بعض البلدان قبل المشاورة على بيّنة بمسائل الوجود المنخفض المستوى/الوجود العرضي. أما الآن فإن جميع المشاركين على بيّنة بهذه المسألة ويفهمون طبيعة التحدي. وتود الفاو أن تتواصل المباحثات. وهي تدرك أن الكثير من البلدان يقوم

حالياً بمراجعة أو وضع الأطر التنظيمية والسياسات ذات الصلة. وقد تلقت المشاورة التقنية العديد من المساهمات من بلدان لديها خبرة أكبر كما من بلدان أقل خبرة. وستواصل الفاو العمل مع الدول الأعضاء على توفير المساعدة التقنية وتيسير المناقشات الدولية.

2-11 ملاحظات ختامية

قدّم السيد Wang الملاحظات الختامية. وذكر أنه خلال اليومين الماضيين، غطت المشاورة العديد من المسائل الهامة المتعلقة بالموضوع، وأنه مسرور لمعرفة أنه كانت هناك مباحثات بناءة جداً. وكانت السيدة Semedo قد ذكرت في كلمتها الافتتاحية أن الولاية الأساسية للفاو هي تقريب معرفتها التقنية إلى الأعضاء لمساعدتهم على التصدي للتحديات على المستويات القطري والإقليمي والدولي.

بالنسبة للفاو، تيسير مشاورة تقنية وتوفير منتدى محايد لمباحثات دولية أمران هامين جداً وخطوتان أساسيتان نحو مساعدة البلدان الأعضاء في الفاو على مواجهة التحديات المحتملة. وقد قامت المشاورة بذلك تماما. وكان يتوقع من المشاورة أن توفر معلومات أساسية وأن تعالج منظورات مختلفة لتحقيق فهم أفضل لمسألة المستويات المنخفضة من المحاصيل المحوّرة وراثيا. وقد حققت المشاورة هذا الهدف أيضا.

وأشار السيد Wang إلى البيان الذي أدلت به السيدة Semedo ومفاده أن منظمة الأغذية والزراعة أضحت الآن سباقة أكثر في بناء شراكات هارفة للمساعدة على تحقيق الأهداف التي حددها أعضاؤها. وهذه استراتيجية هامة جداً. وستواصل الفاو العمل على هذه المسألة مع الأعضاء وأصحاب المصلحة جميعا، وستستمر في توفير معرفة ذات جودة عالية قائمة على العلم. وشكر السيد Wang الجميع نيابة عن الفاو واختتم المشاورة التقنية.